

المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يتأسسن أسراً فقيرة: دراسة ميدانية على عينة من منتفعات صندوق المعونة الوطنية

محمود محمد الكفاوين*

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة وفهم أهم المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات اللواتي يتأسسن أسراً فقيرة، وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة قصدية مكونة من (140) امرأة فقيرة من اللواتي يتلقين مساعدات شهرية من صندوق المعونة الوطنية، وقد روعي في العينة أن تكون ممثلة لهؤلاء السيدات حسب التوزيع الجغرافي وفئة الانتفاع من الصندوق. ونظراً لأن الدراسة تسعى لفهم المشكلات التي تواجه السيدات الفقيرات بشكل متعمق، فقد استخدم الباحث المنهج النوعي، وتم جمع البيانات من خلال تحليل المضمون والمقابلة المتعمقة والملاحظة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أظهرت أن النساء اللواتي يتأسسن أسراً فقيرة يعانين من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية تنتج عن الفقر أو ترافقه، وأن من أهم المشكلات التي عبرن عنها الفقر وأثاره المادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية، وكذلك العنف الأسري، بكافة أشكاله وتحديداً عنف الزوج ضد الزوجة والطلاق والآثار المترتبة عليه، وغياب الزوج بأشكاله المختلفة (السجن، الهجر... الخ).

كما اتضح من خلال الدراسة أن المشكلات الناجمة عن غياب الأزواج وبالرغم من أثرها المباشر على النساء، إلا أن جميع أفراد الأسرة يدفعون الثمن، كما أوضحت الدراسة أن معظم النساء في العينة عرفن نوعاً من أنواع العنف أثناء حياتهن الزوجية، كما تباينت تفسيراتهن لأسباب هذه المشكلات وسبل تعاملهن معها، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أبرزها أن أي تخطيط لمكافحة الفقر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يرأسن أسراً فقيرة، وكذلك علاقات النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى أن هناك حاجة لإجراء دراسات متعمقة حول مشكلات المرأة الفقيرة تعتمد أسلوب المشاركة والاستماع لأصواتهن، وأن على الجهات المعنية السعي الحثيث لإيجاد سياسات تؤمن مصالح النساء وتحديداً الفقيرات منهن واللواتي يتأسسن أسراً فقيرة.

الكلمات الدالة: الفقر، الطلاق، العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي.

المقدمة

يعانون من الفقر متعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فيه، وهذا يعني أن أكثر من 15% من سكان العالم معرضون للفقر متعدد الأبعاد (UNDP, 2014:3). وفي الأردن بالرغم من الانجازات التي تحققت في هذا المجال إلا أن مشكلة الفقر لا زالت قائمة، لذلك أوصت إستراتيجية الفقر (2013-2020)، بضرورة مراجعة الجهود المبذولة في مكافحة الفقر، ومن منظور شمولي مع الاهتمام بالتنمية البشرية وكذلك المرأة الفقيرة (UNDP, 2013: 6-7)، على اعتبار أنه وبالرغم من أن مشكلة الفقر تؤثر في كافة قطاعات المجتمع، إلا أنها تعتبر من أهم العوامل الضاغطة على المرأة وخصوصاً مع ارتفاع نسبة البطالة بين النساء (خليل، 2009:19).

وبالرغم من أن غالبية الأسر الأردنية يرأسها ذكور (88,5%) في حين أن (11,5%) فقط ترأسها نساء (الإحصاءات، 2010:74) إلا أن القضايا الإنسانية وخصوصاً تلك المتعلقة بحياة وإنسانية الإنسان لا تسير وفقاً لنسب وأرقام

لقد حظي فقر النساء باهتمام عالمي في السنوات الأخيرة، وتحديداً النساء اللواتي يتأسسن أسراً فقيرة، وأثيرت تساؤلات حول العلاقة بين الفقر والنوع الاجتماعي، والمشكلات التي تواجه النساء الفقيرات، ومن المتفق عليه أن الفقر يطال الرجال والنساء والأطفال، وأن المشكلات الاجتماعية تؤثر في كل مكونات الأسرة والمجتمع، ولكن في الوقت ذاته لا شك أن المرأة من أكثر الفئات تأثراً بالفقر والمشكلات الناجمة عنه.

وبالرغم من الجهود المبذولة في العالم لمكافحة الفقر، وما أحرز من تقدم في السنوات الأخيرة في الحد من آثاره، إلا أنه لا زال هناك أكثر من (2.2) مليار شخص فقير في العالم

* قسم العمل الاجتماعي، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2014/9/15، وتاريخ قبوله 2015/1/1.

المشكلات عليهن وعلى الأسر والأبناء.

مشكلة الدراسة ومبرراتها

احتل موضوع فقر النساء، والمشكلات التي تواجه النساء اللواتي يرأسن أسراً فقيرة اهتماماً عالمياً، وأجريت الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع (Alcok, 2004; Lister, 2006). ومن خبرة الباحث في مجال العمل الاجتماعي بشكل عام، ومكافحة الفقر بشكل خاص التي أتاحت له فرصة الاطلاع على قضايا ومشكلات تتعلق بالنساء الفقيرات المراجعات لصندوق المعونة الوطنية، المعني بتقديم المساعدات النقدية للفقراء، جاءت فكرة الدراسة. لقد اشارت الإحصاءات إلى أن نسبة النساء المستفيدات من صندوق المعونة للأعوام 2011 و2012 بلغت (58%) من مجموع المستفيدين. وفي العام 2013 بلغ عدد المستفيدين من الصندوق (88، 129) أسرة من جميع الفئات وكان عدد الأسر التي تعيلها امرأة، (51، 310) أسرة، في حين أن عدد الأسر التي يعيلها رجل كانت (36، 819) أسرة. أي أن نسبة الأسر المنتفعة والتي تعيلها امرأة بلغت (58.2%) من مجموع المنتفعين (National Center and DOS, 2013)، ونظراً لأهمية قطاع المرأة، وبما أن المرأة هي محور الأسرة التي هي بالتالي عماد المجتمع، تأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على المشكلات التي تعاني منها النساء الفقيرات اللواتي يرأسن أسرهن، ومعرفة أسبابها وأثارها وسبل التعامل معها، واقتراحاتهن للتعامل معها.

أهمية الدراسة

انطلاقاً من أهمية دور المرأة في المجتمع وبما أن الفقر يعتبر من عقبات التنمية ويحد من قيام المرأة بالدور المطلوب منها ويؤثر على الأسرة ككل، تستمد هذه الدراسة أهميتها والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- تقديم فهم أفضل للمشاكل التي تواجه المرأة الفقيرة، وبالتالي مساعدة الحكومات وصانعي القرارات والمعنيين بالتنمية والمرأة بالتعامل مع هذه القضايا والمشكلات الاجتماعية بكفاءة وفاعلية، سواء في رسم السياسات أو الخطط أو تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العلاقة.

2- يلاحظ وجود نقص في الدراسات النوعية المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة الفقيرة، وتحديدًا تلك التي تستخدم أسلوب المشاركة من خلال الاستماع للنساء الفقيرات أنفسهن، لذا فإنه من المأمول أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بهذا المجال وسد هذا النقص.

فقط. حيث أن الشواهد تؤكد أن أثر الفقر على الأسر التي ترأسها نساء يكون في العادة أكبر نظراً لتحملهن أعباء الأبناء غالباً والدور البديل الذي تقوم به (بدل الزوج) بالإضافة لدورها الأصلي، وبالتالي تزداد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والنفسية عليها، خصوصاً أن معظم الأسر الفقيرة كبيرة الحجم، حيث ترتفع نسبة صغار السن عن 4 سنوات في شريحة الفقراء في الأردن (5,15%) مقابل (3,7%) في شريحة الأغنياء، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الإنجاب في شريحة الفقراء مقارنة مع الأغنياء، حيث يبلغ معدل الإنجاب (5.2) طفل للأثني في شريحة الفقراء مقابل (4) طفل للأثني في شريحة الأغنياء، وبالتالي ارتفاع نسبة الإعالة كلما ارتفعنا من الأغنياء للفقراء، كما أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، يشكلون النصف في شريحة الفقراء، وهذا يوضح الأعباء الإضافية على المرأة (المرجع السابق).

وإذا ما أضفنا إلى ذلك انخفاض المستوى التعليمي للمرأة الفقيرة بشكل عام، حيث أن نسبة اللواتي لا يحملن أي مؤهل تعليمي قبل الأساسي ترتفع في شريحة الفقراء (6,57%) (الإحصاءات، 2010:70)، فإن ذلك يعني أن فرص الحصول على عمل تقل، وبالتالي يكون الفقر أكثر تأثيراً على أسرهن. حيث أن هناك علاقة ما بين مستويات التعليم المنخفضة للأزواج والزوجات، وكذلك مستويات دخل الأسرة المنخفضة، وبين جميع أنواع وأنماط سوء المعاملة والعنف ضد النساء حسب نتائج بعض الدراسات (يحيى، 2013:18) وكذلك فإن هناك علاقة بين صحة المرأة الفقيرة ودخلها والمشكلات الاجتماعية (Rowlingson, 2011:5).

لقد تبين من الخبرة الميدانية أن فقر بعض الأسر يرتبط بوجود مشكلات اجتماعية، فسجن رب الأسرة أو إدمانه أو انحرافه أو إهماله وعدم تحمله لمسؤولياته في رعايته لأسرته، يؤدي في الغالب إلى وقوع هذه الأسر في برائن الفقر، حيث لاحظ الباحث، من خلال عمله في صندوق المعونة الوطنية، وتعامله مع السيدات اللاتي يرآجن الصندوق، بأن وراء كل سيدة مشكلة أو قصة، أي أن هناك ما هو أبعد من الحرمان المادي، وخصوصاً النساء اللواتي اصبحن يرأسن أسرهن قسرياً. الأمر الذي يشير إلى أن المرأة الفقيرة، تواجه الفقر من ناحيتين: الأولى أنها فقيرة، والثانية أنها اصبحت رب أسرة فقيرة قسرياً، بما يعنيه ذلك من مسؤوليات وتبعات، ناهيك عن الآثار النفسية والاجتماعية. لذلك ارتأى الباحث دراسة المشكلات التي تواجه هؤلاء السيدات، وذلك من خلال الاستماع للنساء الفقيرات أنفسهن، ومعرفة رأيهن في القضايا والمشكلات التي تواجههن، وما هي أولوياتهن، ومدى تأثير

الحرمان المادي فقط رغم أهميته ولكنه تعدى ذلك ليشمل الحرمان النفسي والاجتماعي والحرمان من التعليم والصحة والتمتع بحرية العمل والاختيار، وأن الفقراء في الغالب لا يملكون القدرة على التأثير في القرارات التي تخصهم (البنك الدولي، 2001: 1). بل أن هناك من ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بالقول أن الفقر يتمثل في عدم قدرة الأفراد على التحكم في الموارد التي تمكنهم من أن يكونوا أصحاء ومتعلمين، أي أن الفقر بهذا المعنى يعني الحرمان المطلق (الأسكوا، 2003: 27).

فقر النساء (Women's' Poverty):

أثيرت في السنوات الأخيرة تساؤلات حول علاقة الفقر بالبنوع الاجتماعي: هل الفقر مذكر أم مؤنث؟ وبالتالي فقد حظي موضوع فقر المرأة في العقدين المنصرمين باهتمام عالمي، وأجريت الدراسات والأبحاث حول النساء الفقيرات في العالم وتعددت وجهات النظر في موضوع تأنيث الفقر. ومن الملاحظ أن مصطلح تأنيث الفقر يحمل معاني متعددة، ففي العادة قد يقصد به أن المرأة أكثر تعرضاً للوقوع في الفقر من الرجل، أو أن الفقر بين النساء يزيد في المعدل عن الفقر بين الرجال، كما يشير المفهوم، إلى ما إذا كان فقر المرأة والرجل يعود لنفس الأسباب أم أن فقر كل منهما يعود لأسباب مختلفة (Flotten 2006: 158).

ورغم اختلاف وجهات النظر حول هذه القضية، إلا أنه من الثابت زيادة عدد النساء اللواتي يرأسن أسراً فقيرة، حيث أشارت بعض التقارير، إلى أن عدد النساء الريفيات الفقيرات في البلدان النامية، زاد في العشرين سنة الماضية حوالي (50%) في حين أن نسبة الزيادة بين الرجال (30%) (Power, 1993: 5). أي أصبح من المقبول - نسبياً - القول بأن النساء أكثر فقراً من الرجال، وأن المرأة التي تراس وتعمل أسرة فقيرة هي الأكثر فقراً. وقد أشار مؤتمر بكين (1995) إلى أن هناك أكثر من مليار فقير في العالم معظمهم من النساء يعيشون في ظروف غير مقبولة، معظمهم في الدول النامية (1996, 37 UNDP).

لقد تعددت الأسباب الكامنة وراء زيادة فقر النساء، حيث لعبت عدة عوامل في هذه الزيادة، من مثل عدم المساواة داخل الأسرة، والتحيز ضد المرأة والفتاه، والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة (Moghadam, 2005, 1). ومن بين صور عدم المساواة، أن جزءاً من عمل المرأة (في المنزل) غير مدفوع الأجر، لاعتباره عملاً مكملاً لعمل الرجل اصلاً (تساعد الزوج، تساعد أهلها، تساعد أولادها)، وحتى في حال حصولها على دخل من أي مصدر، فإنه وفي غالب الأحيان لا تستخدمه

3- من المأمول أن تساعد نتائج هذه الدراسة المؤسسات القائمة والمعنية بالعمل الاجتماعي والأسرة والطفولة في تطوير أعمالها والاستفادة من هذه النتائج في رسم السياسات والبرامج في مجال الأسرة والطفولة والفقر وتحديد فقر المرأة.

4- نظراً لاتساع الحقل الاجتماعي وتداخل قضاياها، يمكن لهذه الدراسة تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن توفر مساحة للباحثين لمزيد من الدراسات المتعمقة في الموضوع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء اللواتي يرأسن أسراً فقيرة من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1- معرفة خصائص النساء الفقيرات اللواتي يرأسن أسرهن.
- 2- التعرف إلى أهم المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات.
- 3- معرفة رأيهن وتفسيرهن لأسباب هذه المشكلات وسبل تعاملهن معها.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال الإجابة على الاسئلة التالية:

- 1- ما خصائص النساء الفقيرات اللاتي يرأسن أسرهن؟
- 2- ما أهم المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات؟
- 3- ما هي أسباب هذه المشكلات من وجهة نظرهن وتفسيرهن لها؟ والأساليب المستخدمة من قبلهن لمواجهة هذه المشكلات؟

الإطار النظري للدراسة

مفاهيم الدراسة

الفقر Poverty:

ظاهرة الفقر موجودة في كل المجتمعات وإن كانت بدرجات متفاوتة، وتطال كل الفئات وإن اختلفت في الشدة والدرجة بين بلد وآخر. والفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية. لقد نظر البعض للفقر باعتباره يتمثل في عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية المتمثلة في الحد الأدنى المقبول في مجتمع ما من المجتمعات. وغياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد المادية وغير المادية (البنك الدولي، 1990: 41). إلا أن مفهوم الفقر قد تجاوز البعد الاقتصادي، بحيث لم يعد الفقر هو

العنف موجه من أي شخص لأي شخص في الأسرة، لكن لغايات هذه الدراسة المعنية بالمشكلات التي تواجه المرأة الفقيرة، نقصد بالعنف، ذلك العنف الموجه من الزوج لزوجته. ويتمثل العنف باستخدام الضغط أو القوة استخدام غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (بدوي، 1978)، والعنف هو في كل صورته وأشكاله ومصادره اعتداء على إنسانية الإنسان واغتصاب إنسانيته، أي أن العنف "هو أي فعل يعمد إلى اغتصاب شخصية الآخرين، وذلك بإقحامها إلى عمق كياناتها الوجودية وبراغمها على أفعالها في مصيرها، منتزعا حقوقها أو ممتلكاتها أو الاثنين معا" (العكرة، 2007). ولقد نال العنف ضد المرأة اهتماما متزايدا في العقود الماضية وذلك لانتشاره وزيادة أعداد النساء المعنفات، حيث أشارت التقديرات إلى أن من 15% إلى 71% من النساء قد تعرضن لنوع من أنواع العنف خلال حياتهن (WHO, 2005) أي أنه أصبح من المعلوم أن النساء يتعرضن في كل مكان لمخاطر تهدد أمنهن الشخصي، إذ تنتهك حقوقهن في حالات العنف، ويعشن ظروفاً من عدم الأمان، تحد من قدراتهن في الحياة الخاصة والعامة (UNDP 2014:4)

النظريات المفسرة للفقير والمشكلات الاجتماعية:

تعددت النظريات المفسرة للفقير، فبعض النظريات أرجعت أسباب الفقر للفقير نفسه، أي وجهت اللوم للفقراء أنفسهم وحملتهم مسؤولية فقرهم، حيث ترى أن الفقير فقير لوجود صفات وخصائص لديه، مثل التقاعس أو الكسل أو نقص المهارات الخ. أو تلك التي ترى أن الفقر يعود لعوامل في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يوجه اللوم للبناء الاقتصادي والاجتماعي، في حين يرجع البعض الفقر لعوامل قدرية أو لعدم وجود حظ عند الفقراء أو لسوء حظهم (Kainu and Niemelia, 2010).

ومن بين النظريات التي تناولت تفسير الفقر، نظرية ثقافة الفقر (Culture of Poverty) والتي تعود جذورها لأوسكار لويس (Oscar Lewis, 1959) وتتعلق من دراسة قام بها لخمس أسر فقيرة في المكسيك وبورتوريكو، وترى أن الفقراء، فقراء بسبب أنهم يحملون قيما مختلفة خاصة بهم ويعيشون بأسلوب يميزهم عن غيرهم من سكان المجتمع، ولهم ثقافة خاصة، وهذه الثقافة تحول بينهم وبين تحقيق النجاح في الحياة، ويرى لويس بأن هذه الخصائص تنتقل من جيل لآخر، مما يحول دون اغتنامهم الفرص للخروج من فقرهم، ومن أهم خصائص الفقراء حسب نظرية ثقافة الفقر، نقص في المشاركة والتفاعل المجتمعي مع المؤسسات، وإحساس الفقراء بالتهميش

لنفسها، أو لا تملك أن تقرر كيف تستخدمه، بل وحتى لو استخدمته فإنه في الغالب لا ينعكس عليها وإنما على الأسرة والأطفال (Bradshaw and Linneker, 2003:9).

المشكلات الأسرية:

غني عن القول بأن الأسرة هي أساس بناء المجتمع، وأنها الحاضنة الرئيسة للإنسان في كل صورته وأحواله، وتعرف الأسرة بأنها "جماعة اجتماعية صغيرة تتكون -عادة- من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال والقيام بتوجيههم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية" (رمضان 2002: 26). وتعتبر الأسرة من أهم التنظيمات الاجتماعية (Social Institutions) التي تقوم بوظائف اقتصادية واجتماعية وتربوية. وحتى تتمكن الأسرة من القيام بوظائفها على الوجه الأكمل، وباعتبارها نسقا اجتماعيا مفتوحاً، لا بد أن تتوفر لها مجموعة من المقومات، لتتمكن من القيام بالأدوار المطلوبة منها، سواء من حيث البناء أو الوظيفة، ولعل من أهم هذه المقومات المقوم البنائي، الديني، الصحي، الاقتصادي، الثقافي، القيمي، النفسي، العاطفي والاجتماعي (جبريل وآخرون، 2004). ومن الطبيعي أن تتعرض الأسرة إلى مشكلات وتحديات كثيرة، ولكن من المفترض أن تتمكن الأسرة وبالتعاون ما بين أعضائها من الحفاظ على تماسكها كأبي نسق اجتماعي مفتوح. وبالرغم من ذلك، فإن بعض الأسر قد تواجه نوعا من المشكلات الأسرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وينظر للمشكلة الأسرية على أنها عجز في الأداء الاجتماعي لأحد أفراد الأسرة عن القيام بأحد أدواره الاجتماعية، ويؤثر ذلك العجز في توافق الأفراد وتوافق الأسرة (محمد، 2004).

وقد تعددت وتتنوع المشكلات التي تواجه الأسرة وتختلف في الشدة والأثر، من مثل: الخلافات والنزاعات الأسرية، الطلاق والهجر، العنف الأسري وكذلك التفكك الأسري الخ. ويعتبر التفكك الأسري، مرحله متقدمه من انهيار الأسرة وانحلال الأدوار الاجتماعية وعجزها عن القيام بوظائفها. وقد صنف (GOOD, 1971) الأشكال الرئيسة للتفكك الأسري لتشمل: انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين (طلاق أو هجر)، أسرة يعيش أفرادها تحت سقف واحد ولكن كالغرباء، والأسر التي تواجه كوارث داخلية. وعادة قد ينجم عن التفكك الأسري مشكلات أخرى من بينها العنف الأسري والهجر والتشرد والطلاق.

تتعدد أنواع العنف من حيث من هو (الفاعل) أو من الذي يقع عليه العنف (الضحية). وكذلك من حيث نوع العنف، مثل العنف الجسدي، النفسي، الاقتصادي، والجنسي، وقد يكون

(Zafirovski, 2005) فقد أشارت إلى أن الأفراد في العادة، يسعون من خلال تفاعلاتهم الاجتماعية، لتحقيق أقصى فائدة أو مردود بأقل تكلفة (التفاعل قائم على أساس نفعي)، وأن معيار المنفعة، ليس فقط مادياً، وإنما يتضمن عدداً من العوامل الاجتماعية والنفسية، ويتم التبادل على أساس التكلفة والعائد، لذلك يتجنب الفرد السلوك الذي لا يعود عليه بالفائدة، وبالتالي فإن ما يحرك أفعال الإنسان هو العائد أو المكسب المتوقع الإطار. ولذلك تؤكد النظرية على مبدأ العدالة التوزيعية، فإذا اختلف هذا المبدأ فإنه سيؤدي إلى إلحاق الظلم بجانب أو طرف من الأطراف، وهو الأمر الذي قد يؤدي للعنف، وتطبيق هذه النظرية على الأسرة، فإن أفراد الأسرة يمارسون العنف لأنهم يستطيعون ذلك، أي أن الجو الأسري والعلاقات بين الأفراد ودرجة الضبط الاجتماعي، كل ذلك يساهم في العنف، وتلعب القوة والسلطة دوراً في ذلك، أي أن ما يمتلكه الإنسان من قوة اجتماعية أو اقتصادية تساعده في اتخاذ قراراته.

أما نظرية التعلم الاجتماعي (Bandura, 1977)، فترتكز على أن الفرد يتعلم المعرفة والقواعد والمعايير والمهارات واستجاباته وأنماط سلوكه من خلال المواقف والخبرات الاجتماعية، سواء من خلال الملاحظة أو تقليد النموذج، وبالتالي يسلك وفقاً لأفكاره ومعتقداته التي تعلمها، ولذلك فإن السلوك، يعتمد على الآثار المتوقعة المبنية على خبرات الفرد الماضية، ولذلك فإن الفرد يتعلم العنف بنفس الطريقة التي يتعلم بها السلوكيات الأخرى، بل إن البعض يشجع أبناءه على استخدام العنف للحصول على الحاجات، ويتم تعلم ذلك منذ الطفولة المبكرة، سواء في الأسرة أو المدرسة، وتشكل مخزوناً لديه، ولذلك تظهر سلوكيات العنف حين تتوفر الظروف لذلك.

الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

تناول الباحثون فقر النساء والمشكلات التي تواجه النساء اللواتي يرأسن أسرهن بالدراسة والبحث. فقد أجرت الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي (2010) دراسة بعنوان فقر المرأة في الأردن، حيث تناولت الدراسة أسباب فقر دخل المرأة المرتبطة بخصائصها والمشكلات التي تواجهها، وقد بينت نتائج الدراسة، أن من أهم خصائص النساء الفقيرات، انخفاض مستوى التعليم، ونقص المهارات، وانخفاض دخلهن، واعتماد معظمهن على صندوق المعونة في توفير الدخل. أما عن أسباب فقر النساء اللواتي يرأسن أسرهن، فقد احتل سبب وفاة معيل رب الأسرة، النسبة الأعلى، حيث بلغت نسب هذه الأسر (30,5%)، وأن السبب الثاني، هو غياب معيل الأسرة

والاعتمادية، والإحساس بالنقص والدونية، وبالتالي يصبح الفقر لديهم نمط حياة (Lewis, 1970).

أما النظريات التي تناولت تفسير المشكلات الاجتماعية فقد تنوعت وتعددت، حيث أشار البعض إلى النظرية النفسية الاجتماعية في تفسير المشكلات الاجتماعية ومن بينها العنف، بحيث يرى أصحاب هذه النظرية التي تفرعت من نظرية التحليل النفسي، أن نمو شخصية الفرد، هي محصلة عمليات اجتماعية نفسية، وأن الفرد يتأثر في مراحل حياته بعوامل بيولوجية وظروف حياتية وتحديات اجتماعية وثقافية، وترى النظرية أن على الفرد أن ينجح في حل الصراع المرتبط بأي مرحلة من مراحل نموه الثمان، حتى يعبر للمرحلة التي تليها، وبالتالي فإن الضغوط الاجتماعية والنفسية تلعب دوراً هاماً في المشكلات الأسرية، بحيث يتم على سبيل المثال الربط بين المسؤوليات المتزايدة لرب الأسرة (فقر، بطالة، انعدام فرص الحياة) وبروز العنف (سليمان، 2005).

أما نظرية التفكك الاجتماعي، فقد بنيت على أن الاضطرابات التي تصيب النظام الاجتماعي تؤثر على عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع، وحيث أن الأسرة تنظم اجتماعي يحتوي على مجموعة من القيم والمعايير والقواعد التي تحدد العلاقات بين أفرادها وتنظم الأدوار المتبادلة بينهم، فإن حدوث التفكك الاجتماعي، يعني حدوث خلل في هذه القواعد والمعايير، وبالتالي تعجز الأسرة عن القيام بوظائفها، ومن أشكال التفكك الاجتماعي، ضعف العلاقات بين الأفراد، وانتشار الفردية وفشل المعايير الاجتماعية في ضبط وتنظيم العلاقات داخل الأسرة (خليل، 1998).

في حين ترى البنائية الوظيفية، والتي ارتبطت بنظرية النسق الاجتماعي، أن المجتمع هو نسق اجتماعي، وأن كل جزء من المجتمع يعتمد على الأجزاء الأخرى لاستمرار النظام، وبالتالي فإن الأسرة هي نسق اجتماعي فرعي وأن استمرار النسق يعتمد على تكامل الأنساق الفرعية داخله. كما تهتم النظرية بالعلاقات الداخلية في النسق وعلاقته بالأنساق الأخرى، ولا بد من الانسجام والتوازن بين مكونات النسق سواء داخل التنظيم أو بين التنظيم والبيئة، ولذلك فإن غياب التماسك في الأسرة مثلاً يقود إلى اضطرابات، وقد يؤدي إلى تفكك الأسرة، وبالتالي ظهور المشكلات، أي أن المشكلات الأسرية، ومن ضمنها العنف، تعود لخلل في بناء أو وظيفة الأسرة، باعتبارها نظاماً اجتماعياً، يقوم على علاقات يفترض أن تحفظ توازنه وتعمل على استمراره وقيامه بوظائفه (لطي والزيات، 1999).

أما نظرية التبادل الاجتماعي: (Homans, 1961;

أن نسبة الأمية بين هؤلاء النساء مرتفعه (83%)، وبخصوص النساء المطلقات فأنهن يعتمدن بعد الطلاق اقتصاديا على أسرهن. وخصوصا حين لا يكون لديهن عمل بأجر. وأوضحت النتائج بأن أربع نساء من كل عشر نساء مطلقات، يعدن لأسرهن بعد الطلاق، أما في حال وجود أطفال لديهن، فأنهن يسكن في بيوت منفصلة ولكن قريبه من الأهل.

وفي دراسة Hussin and Huda (1990) في بنجلادش، بينت الدراسة التي أجريت لمعرفة المشكلات التي تواجه النساء اللواتي يرأسن أسرهن في بنغلاديش، بأن الفقر من أكثر المشاكل الصاعقة على المرأة الريفية، الأمر الذي يفقدها السيطرة على الموارد، وعدم تملكها لأي ممتلكات، وصعوبة إيجاد عمل. وحول أهم المشكلات التي تواجهها المرأة الفقيرة، مشكلات مادية ونفسية واجتماعية بالإضافة إلى القلق من المستقبل، والخوف على الأجيال القادمة.

وفي السودان أجرى نادر (2006) دراسة عن العنف الأسري الموجه للمرأة، على عينة من 100 امرأة ترأس أسرتهن، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن 100% من العينة قد تعرضن لنوع من أنواع العنف، في حين أن 95% تعرضن للعنف الاقتصادي، وأن ما نسبته 25% من أفراد العينة تعرضن لعنف جنسي. وقد بينت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء المعنفات، حيث بلغت (75%). وفيما يتعلق بآثار العنف على المرأة، وأوضحت النتائج إلى الآثار النفسية من إحساس بالذل والمهانة والقلق وعدم الطمأنينة. كما أن من آثار العنف على الأسرة، تفكك الأسرة، وتسرب الأبناء من المدارس وتشردهم. وأوضحت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن العنف يحدث في كل الطبقات، إلا أن للفقر علاقة وثيقة بالعنف، بالإضافة إلى أن عدم تعلم المرأة أو محدودية التعليم لديها، تعتبر من الأسباب المباشرة للعنف في للعنف الموجه لها. وخلصت الدراسة إلى أن اغلب النساء المعنفات تتراوح أعمارهن بين (15-49) سنة، وأن مصدر العنف الرئيس في الأسرة هو الزوج.

كما أجرى المجلس الوطني لشؤون الأسرة دراسة (2008) عن العنف الأسري في الأردن، للتعرف على مفهوم العنف الأسري، وتحديد الفئات الأكثر تعرضا للعنف. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونه من 1500 رجل وامرأة، وتبين فهم المبحوثين لظاهرة العنف وأشكاله وأنواعه، وأن أكثر الفئات تعرضا للعنف هي الزوجة، وأن أكثر الممارسين للعنف هو الزوج. وفيما يتعلق بأسباب العنف، من وجهة نظر أفراد العينة، فقد كانت أهم الأسباب، تعاطي الكحول والمخدرات. أما بخصوص آثار العنف، فقد أوضح المشاركون في الدراسة أن

(14%) كما أوضحت الدراسة، بأن أهم المشكلات التي تعاني منها الأسرة الفقيرة، عدم وجود دخل خاص بها، سوء أوضاعها الصحية، الانعزال عن الآخرين، تعرضها للعنف بالإضافة للمشاكل المتعلقة بالأطفال، وبالتالي توصلت الدراسة إلى أن الأسر التي ترأسها نساء أكثر احتماليه للتعرض للفقر من الأسر التي يرأسها رجال.

كما أشارت وشاح (2009) أن من أهم أسباب فقر النساء اللواتي يرأسن أسراً فقيرة من وجهة نظرهن هو الزواج المبكر، فقر أسرهن الأصلية، الحرمان من التعليم، وكبير حجم الأسرة الأصلية. كما أوضحت الدراسة أن من أهم المشكلات التي تواجههن، المشكلات النفسية، الاجتماعية، وتربية الأبناء وتأمين متطلباتهم. وأشارت العضائية (2014) في دراستها: عن المشكلات النفسية والاجتماعية للمرأة الفقيرة المتعلقة بمكانتها الاجتماعية ومشكلاتها، التي أجريت على 136 امرأة فقيرة، تتقاضى معونة من الصندوق في الأردن، أن المرأة الفقيرة تعاني من مشكلات اجتماعية، ونفسية تتعلق بمكانتها الاجتماعية، وشعورها بالدونية، والنظرة المتعالية من الآخرين، وانسحابها من المواقف التي تتطلب وجودها، ووجود تحديات تحد من تحقيقها لما تريد، من مثل عدم القدرة على التخطيط، والتشاؤم من المستقبل، وكذلك مشكلات في تربية الأبناء، وتأمين متطلباتهم، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والعمر، من ناحية، وبين المشكلات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية للمرأة الفقيرة من ناحية أخرى.

وأجرى أبو فراش (2010) دراسة عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي ترأسها امرأة، وأجريت الدراسة على عينة من 1200 أسرة، وأظهرت نتائج الدراسة، أن من أهم أسباب فقرهن، الطلاق حيث شكلت النسبة 48% من العينة، والسبب الثاني غياب الزوج خارج البلاد (11.5%)، كما أن هذه الأسر تعاني من ضغوط اقتصادية، ومشكلات تتعلق بالأبناء، وأن هناك قلقاً على مستقبل الأبناء، خصوصا الفتيات، بالإضافة لمشاكل تتعلق بنظرة المجتمع السلبية تجاه المطلقات وأبنائهن.

كما أجريت دراسة Skalli (2001) في المغرب، تناولت الأبعاد المختلفة للمرأة المغربية الفقيرة، من أجل فهم وتحديد تأثيرات الفقر الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية على المرأة الفقيرة، وتبين بأن هناك أسرة من بين كل ست أسر في عينة الدراسة، ترأسها امرأة، وبنسبة (22.9%) في الحضر، مقابل نسبة (12%) في الريف، كما اتضح من الدراسة بأن النساء اللواتي يرأسن أسرهن أكثر عرضه للتهميش والفقر. كما

أغوار النساء المشاركات ومناقشتهم بمهنيه في المشكلات التي تواجههم وسبل التعامل معها، فقد تم استخدام المنهج النوعي (Qualitative)، نظرا لأن المنهج النوعي يعطي فرصه للتعرف على المشكلات الاجتماعية والآراء والقضايا الحساسة بشكل أعمق.

مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة، في النساء اللواتي يترأسن الأسر الفقيرة (قسرا)، والمنفعات من صندوق المعونة، نتيجة الطلاق أو سجن الزوج أو سوء سلوكه أو هجر الزوج أو غيابه، على أن يكون ضمن الأسرة أبناء، وكان الأسلوب الأنسب لهذه الغاية هي العينة القصدية (Purposeful Sampling)، وقد بلغ العدد الإجمالي للعينة (140) مشارك. روعي فيها أن تكون ممثلة للفئات المنفعة حسب تصنيف الصندوق، والمناطق الجغرافية.

من أهم الآثار: التفكك الأسري والطلاق على مستوى الأسرة، بالإضافة لآثار كثيرة على مستوى الأفراد، من أهمها: الآثار النفسية والخوف والكآبة والانحراف، وحول إشكالية الإفصاح عن العنف، فقد تعددت المبررات المقدمة من مثل: الخوف على السمعة، الخوف من تفكك الأسرة، عدم الثقة بالمؤسسات القائمة، أو عدم المعرفة بها أصلا. بالإضافة لأسباب شخصية كعدم الثقة بالنفس، أو الخجل أو نظرا لاعتماد المرأة اقتصاديا على الرجل وخشيتها من فقدان هذا المصدر.

من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، تبين أنه لا توجد أي دراسة تناولت تفسير النساء الفقيرات اللواتي يرأسن أسرهن للمشكلات التي تواجههم وكيفية مواجهتها، وهذا ما ستعمل الدراسة الحالية على تغطيته.

المنهج المستخدم

حيث أن الدراسة، تسعى لمعرفة وفهم المشكلات التي تواجه المرأة الفقيرة ويشكل متعمق، وهو الأمر الذي يتطلب سبر

الجدول (1) توزيع مفردات العينة تبعا للفئة: ن = 140

العينة		توضيح	الفئة
نسبة	عدد		
21.4%	30	الزوجة مطلقه وترعى ابنائها	أسر المطلقات
14%	20	الزوج سجين والزوجة ترأس الأسرة	أسر السجناء
18%	25	سوء سلوك الزوج-تكرار - الزوجة ترأس الأسرة	أصحاب أسبقيات
7%	10	الزوج غائب خارج أو داخل الأردن منذ فترة طويلة	أسر الغائبين والمفقودين مدة طويلة
11%	15	الزوج موجود لكن لا يعيش مع الأسرة باستمرار	المهجورات
3.6%	5	الزوج غير أردني ولكنه غائب	زوجات غير أردنيين- مع أبناء
25%	35	أسر تعاني من ظروف صعبة -أمراض-إعاقات -أحوال شخصية	حالات خاصة - استثنائية- مع أبناء
100%	140	نساء يرأسن أسرهن (قسريا)	المجموع

والزيارة المنزلية.

3- تحليل المضمون: (من خلال الاطلاع على الملفات والسجلات والإحصاءات المتاحة والوثائق، الخ).

إجراءات الدراسة وخطواتها:

لقد تم تحديد النساء الفقيرات موضوع الدراسة من خلال سجلات الصندوق، أو المراجعة الشخصية للصندوق. (النساء اللواتي يرأسن أسر فقيرة نتيجة: طلاق، سجن، غياب، هجر،

أدوات الدراسة

نظرا لأن الدراسة استخدمت المنهج النوعي التشاركي، فكان لا بد من استخدام أدوات جمع البيانات التي تتلائم مع المنهج، وقد استخدم الباحث:

- 1- المقابلة المتعمقة: حيث تم اجراء مقابلات فردية معمقة وشبه مفتوحة مع المشاركات، في مكاتب الصندوق أو في منازل الأسر الفقيرة.
- 2- الملاحظة: وقد استخدمت الملاحظة اثناء المقابلة

وسوء سلوك على أن يكون من ضمن الأسرة أبناء). تم اختيار

عينة قصديه من (140) سيده، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون ممثلة لفئات النساء المنتفعات، حسب تصنيفات الصندوق والمناطق الجغرافية، وأن تعيل أسرتها. تم الاطلاع على الملفات الموجودة في الصندوق للمنتفعات المشاركات، والدراسات التي أجريت لهن وبعض التقارير والسجلات والوثائق، بحيث تم تكوين صورة واضحة عنهن. تمت مقابلاتهن في المكتب ومن خلال زيارات ميدانية للأسر الفقيرة المشاركة

في الدراسة.

نتائج الدراسة

أولاً: الخصائص النوعية لأفراد الدراسة

من الملاحظ أن عينة الدراسة قصديه، وتم اختيارها بناء على خبرة الباحث، وروعي فيها أن تمكن الباحث من معرفة وتحليل المشكلات التي تعاني منها السيدات الفقيرات، وبالتالي فإن خصائص عينة الدراسة تتمثل فيما يلي:

الجدول (2) توزيع أفراد العينة تبعا للمتغيرات الاجتماعية: ن=140

المتغير	العدد	النسبة
المستوى التعليمي		
المستوى التعليمي	العدد	النسبة
أمي	76	54%
يقرا ويكتب	54	39%
ثانويه عامه	7	5%
جامعي	3	2%
المجموع	140	100%
الفئة العمرية		
اقل من 25	8	5,7%
25-35	32	22,9%
36-44	74	52,8%
+45	26	18,6%
المجموع	140	100%
عدد الأفراد المعالين		
1-3 أفراد	14	10%
4-6 أفراد	67	48%
7-9 أفراد	48	34%
+10	11	8%
المجموع	140	100%
فئة الانتفاع من الصندوق		
مطلقه	30	21,4%
زوجة سجين	20	14%
أصحاب أسبقيات	25	18%
زوجة غائب	10	7%
مهجورة	15	11%
زوجة غير أردني	5	3,6%
إنسانية- مختلفة (أمراض، نزاعات، إعاقة الخ)	35	25%
المجموع	140	100%

وقد اشارت الغالبية العظمى من أفراد العينة (85%) بأنهم واجهن صعوبات في الحصول على المعونة، لصعوبة إثبات الحالة وتوفير متطلبات الموافقة (معاملات المعونة بطلع الروح). وقد اشارت بعض زوجات أسر السجناء في العينة، بأنهن احتجن لمدة طويلة للحصول على المعونة، وبالتالي تعاني الأسرة خلال هذه المدة من عسر مادي، بالإضافة إلى أن بعض ارباب الأسر، يدخل ويخرج من السجن (مكرر) ثم يعود، وهكذا تستمر المعاناة (المره الماضية طلع زوجي من السجن قبل ما تطلع المعونة). في حين اشارت بعض المشاركات إلى أن المعونة توقف لخروج الزوج من السجن علما أنه اصلا لا يعمل (صرنا نكره أن يخرج زوجي من السجن). أما زوجات الغائبين، فاشرن إلى أن معاناتهن في الحصول على المعونة لا توصف، حيث أنه يطلب منهن اثبات أن الزوج غائب، وأنه لا يعمل ولا ينفق على الأسرة، وهذه المتطلبات ليست سهله، كما أن بعض الأزواج يغادرون المنزل، ولا يعودون ولا تعرف أسرهم أين هم (زوجي غائب من خمس سنوات ولا اعرف أين هو). (الي بموت جوزها ارحم)، في حين اشارت جميع النساء المشاركات من المطلقات، إلى أن الصندوق لا يصرف معونة لأبناء المطلقة، باعتبار أن الأب هو المسؤول عن أبناءه، وعادة يتم صرف 60 دينار فقط، وهو مبلغ لا يكفي أجرة البيت. وأن الصندوق يبرر ذلك بأن رعاية الأبناء هي مسؤولية الأب. علما أن بعض المشاركات اشرن إلى تنازلهن عن كل حقوقهن المالية، بما فيها المؤخر وكل شي مقابل الخلاص من "عذاب الزوج"، لأنه يرفض التخليق، إلا إذا تنازلت الزوجة عن حقوقها. (لقد تنازلت عن كل شيء حتى اخلص من همه).

في حين اشارت مجموعه منهن أنه تم تطليقهن غيابيا، وأن المحاكم حين تحكم بمبالغ للزوجة المطلقة تكون المبالغ بسيطة، ورغم ذلك، نادرا ما يدفع الزوج هذه النفقة لأنه يتعلل بعدم قدرته (حكم لي بنفقة من خمس سنوات ولم استلم قرشا واحدا). بالنسبة لبقية الأسر المشاركة في الدراسة، بالرغم من أنها تعاني من مشاكل متعددة، إلا أنه في الغالب تصرف لها المعونة تحت مسمى - حالات إنسانية- أو حالات خاصة وربما استثنائية (تقطع عمل الزوج أو وجود معاقين في الأسرة أو أمراض)، وفي الغالب تكون مبالغ المعونة قليلة. فيما يخص تأثير الفقر عليهن فقد اشرن بالإجماع، بأن يؤثر عليهن وعلى أبناءهن، ومن جميع نواحي الحياة، وخصوصا الوضع الصحي لأفراد الأسرة (المشكلة في الأولاد بدهم مصاريف ما يعرفو إذا معك فلوس أو ما معك).

لقد تبين من الدراسة بأن معظم الأسر التي تمت مقابلتها

يشير الجدول (2) والذي يعرض لخصائص عينة الدراسة، إلى أن المطلقات يشكلن 21% من العينة في حين أن زوجات أصحاب الأسبقيات يشكلن 18% أما زوجات السجناء فيشكلن 14% من عينة الدراسة والمهجورات 11% في حين أن نسبة 25% من أفراد العينة يتوزعن على الحالات الخاصة والاستثنائية والتي هي في مجملها تعني أن الزوج غير قادر على رعاية أسرته لأسباب اقتصادية أو نفسية أو جسدية، أي أن من يعيل الأسرة فعليا هن السيدات. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأفراد العينة فإن 54% منهن أميات في حين أن 39% يتقن القراءة والكتابة وهذا يعني أنه سبق لهن دخول المدارس ولكن لم يكملن تعليمهن، وأن من أنهت الثانوية العامة 5% في حين أن ثلاث سيدات يحملن المؤهل الجامعي فقط 2%، ويعكس ذلك تدني مستوى التعليم لدى الغالبية من عينة الدراسة. أما العمر فقد أوضح الجدول أن الغالبية من أفراد العينة (53%) تقع اعمارهن بين 36 إلى 44 عاما، في حين أن 23% من العينة تتراوح اعمارهن بين 26 و35 سنة، أما السيدات فوق سن 45 فإن نسبتهم 18%. بخصوص عدد أفراد الأسرة لعينة الدراسة فإن 48% من الأسر لديها ما بين 4 إلى 6 أفراد، في حين أن الأسر المكونة من 7 إلى 9 أفراد شكلت 34% والتي اقل من ثلاثة أفراد شكلت 10%.

ثانيا: المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات.

تبين من الدراسة بأن النساء اللاتي يرأسن أسراً فقيرة، يعانين من مشكلات متعددة، وأن من أهم المشاكل التي واجهت النساء المشاركات في الدراسة: الفقر وتبعاته، العنف الأسري وخصوصا العنف الموجه من الزوج لزوجته، وغياب الزوج بأنواعه (الطلاق، السجن، الهجر، سوء السلوك)، ويمكن استعراض النتائج المتعلقة بهذا المحور على النحو التالي:

الفقر: اعتبرت مشكلة الفقر هي المشكلة الأولى من وجهة نظر المشاركات، حيث عبرت النساء المستجيبات (100%) عن معاناتهن وأسرهن من الفقر، وأن الفقر يشمل الفقر المادي والصحي والسكن وعدم القدرة على توفير الاحتياجات بشكل كامل. وأن الفقر بالنسبة لهن يبدأ بالفقر المادي (الفلوس أهم شي احنا في زمن لا قيمة للإنسان بدون فلوس). وأن الغالبية (95%) تتقاضى معونة من الصندوق، وبعضهن يتقاضى أيضا مساعده من صندوق الزكاة، لكنهن اشرن إلى أن المبالغ التي يتقاضينها غير كافيها على الإطلاق، (المعونة يا دوب تغطي ابسط الاحتياجات). وعن أسباب اللجوء للصندوق أوضحن جميعا أن الفقر، والحاجة، وعدم وجود دخل، ألجأهن للصندوق، لأنه لا خيار أمامهن سوى الصندوق (وين بدنا نروح ما في حدا يساعد حد.. الحكومة أولى بنا).

(أقل شي ضرب بالكف وشد شعر) والحرمان من التعليم أحيانا، وطرد الأبناء الذكور خارج المنزل، حيث أشارت بعض المشاركات إلى أن ابنائهن تركوا المدرسة، في حين أشار البعض الآخر منهن إلى أن هناك خلافا بينهن وبين أزواجهن على تشغيل الأبناء، حيث يرى الآباء أن لا فائدة من التعليم، وأن عليهم أن يعملوا ولو كانوا أطفالاً. وأشارت احدها أنه تم تزويج البنات رغما عنها وعادت بعد شهر وسيمت تطليقها. وبينت بعض المستجيبات إلى أن ابنائهن يتدمرون من المعيشة (الموت ارحم من هالعيشة) والبعض يثير المشاكل وأحيانا تصل الأمور للشرطة، وتحول قضاياهم للمحاكم ودخول مؤسسات الأحداث، ناهيك عن النفسية السيئة، والسلوكيات غير السوية (ابني بدخن وهو 11 سنة). وقد اشارت احدى المشاركات إلى أن زوجها قد تحرش جنسيا بابنته (12 عاما).

(... قبل شهر أخبرتني ابنتي 12 عام، أن والدها يطلب منها اشياء واجبرها على عمل أشياء منافية للأخلاق، وهددها أن لا تخبرني... ولكن اشتبهت بالأمر، ورأيتة... وابلغت الشرطة وهو الآن مسجون لكن سيخرج - أنا عندي سرطان الجلد واعرف أي ساموت، وأنا قلقه على بناتي وابني هل يمكن أيجاد حل- اريد سكن لا يعرف عنه هو - وفي حال وفاتي هل يمكن أن تصرف المعونة باسم اختي...).

(عمري الآن 35 سنة تزوجت من 15 سنة، حاصلة على الثانوية العامة، وزوجي السابق غير متعلم، تزوجت زواجا تقليدي قبلت الزواج منه، لأني فكرته متدين - بخاف الله وكنت اريد أن اهرب من قسوة أبي ومن تسلط زوجته، وبدأت المشاكل الزوجية من أول شهر، خلافات سب شتم، كان دخلة جيد، كان كريما خارج المنزل، ولكن بخيل داخل المنزل - لديه رغبة في التسلط - كان يكرر أن المرأة لا قيمة لها - وأنه رجل - يسب ويستخدم كلمات نابيه، سكت في البداية، أحيانا ابكي ولا احكي لاحد، أمي متوفيه عشت عند زوجة اب - فكرت الزواج سينقلني إلى وضع احسن - زادت إهاناته - بدا يمد يده ليضربني - احترت - أصبحت العيشة لا تطاق - لم يكن حقيقة متدين - لم يكن يصلي دائما كان يسب الدين وأخيرا، صبرت لأن لدي ثلاثة اطفال، ولأني لا اريد العودة لابي، ولأن أوضاع اخوتي المادية سيئة، بدأت احسن أي في معتقل، وأخيرا قررت أن اترك المنزل، لأن أي مكان سيكون ارحم، ذهبت وابنائني إلى بيت أهلي، طلبت الطلاق، رفض، واخذ الأبناء عند أمه... لأنني لا استطيع تحمل مصاريهم، كما أن أبي أصر أن اعطيه الأولاد... أخيرا طلقني قبل سنتين مقابل أن انتازل عن كل حقوقي،،، عشت عذابا لا يوصف أنا الان ولدت من جديد، أسأل نفسي لماذا تحملت كل هذا العذاب السبب الحقيقي

تعاني من مجموعة من المشكلات المرتبطة بالفقر، واشرن إلى أن المرأة هي التي تتحمل العبء الأكبر في غالب الأحيان، فمن ناحية تعاني المرأة ذاتها مشكلات نفسيه واجتماعية واقتصادية، بالإضافة لتحملها اعباء رعاية الأسرة والقيام بدور الأب بالإضافة لدورها (الوحدة بتصير هي الأب والأم وكل شي). ومن الملاحظ أن الغالبية يعانون من مشكلة صحية (أمراض) بالإضافة لوجود أبناء مرضى ومعاقين (أنا مريضه اصلا وعندي اثنين معاقين) الأمر الذي يتطلب نفقات تزيد من فقر الأسرة. وعلقت بعض المشاركات بأن (الفقر هو العجز بمعنى الكلمة).

العنف الأسري:

اشارت جميع المشاركات (100%) إلى حدوث نوع من الخلافات الأسرية داخل الأسرة (ما في بيت ما فيه مشاكل)، وتتراوح الخلافات ما بين الشجار بين الزوجين، السب والشتم، تكسير الأشياء في المنزل، تهديد الزوج لزوجته بالطلاق، الضرب، ترك المنزل لأيام، وانتهاء بالطلاق. ولقد اشارت الغالبية من المستجيبات (65%) إلى أن الخلافات في العادة تبدأ من الأشهر الأولى للزواج (من أول يوم ما شفت الهنا).

وفيما يتعلق بالعنف الموجه للزوجة: أشارت جميع المشاركات (100%) إلى أنهن تعرضن لنوع أو أكثر من أنواع العنف، وتحديدًا العنف اللفظي خلال فترة زواجهن (كل الزلام بسبو) وتمثل العنف اللفظي في السب أو الشتم أو التحقير أو التهديد، في حين أن (40%) منهن تعرضن لنوع من أنواع العنف الجسدي (الطم بالكف، الضرب باليد أو بالحزام أو العصا)، و(15%) تعرضن لعنف شديد (ضرب شديد، أو شد الشعر أو الرفس أو اعتداء جنسي). كما اشار (30%) منهن أنهن خبرن العنف في بيوت أهاليهن، من الأب أو الأخ وأحيانا العم والأم أيضا.

قيما يتعلق بالأبناء، أشارت الغالبية من النساء الفقيرات إلى موضوع الأبناء باعتباره من أهم المواضيع التي تقلقهن، (أصلاً ما يكسر الظهر إلا الأبناء) وتبين اختلاف المشاكل التي يعاني منها الأبناء تبعاً للجنس والعمر وأساليب تعامل الأب وشخصية الطفل. واجمع الكل على أن مشاكل الأسرة اثرت على الأطفال سلبيا (الأولاد لما بشوفو أمهم بتتهان شو بده يكون احساسهم). وبخصوص العنف ضد الأبناء، أشارت غالبية المشاركات إلى تعرض الأبناء للعنف اللفظي (السب، الشتم بألفاظ نابيه، والتحقير) في حين اشارت بعضهن إلى استخدام الأب للضرب والمعايير بالفشل للذكور وعدم الزواج للإناث (أنت فاشل) (أنت عمرك ما رح تتزوجي لأنك غبية)، (ابسط شي أنه يشد شعر ابنته ويجرها على الأرض)

إلان حرة أحيانا وأواجه مشكلات ماديه ولكن كل شي يهون مقابل أن تتنفس هواء الإنسانية... سأظل ابحت عن عمل ..لا لن أتزوج مرة أخرى أبدا مستحيل).

هو الخوف... نحن ولدنا وفي أعماقنا خوف من كل شي، من الأب، من الأتي، من كل شي... قيل لي أكثر من مره، لماذا صبرت كل هذه المدة وإن انفجرت؟ قلت الإنسان زي البالون؟ كنت اريد الطلاق من اليوم الأول للزواج.. لكنه الخوف.... أنا

الجدول (3) يبين أنواع ونسب العنف التي تعرضت لها المشاركات في الدراسة: ن = 140

النسبة	العدد	نوع العنف الموجه للزوجة
100%	140	لفظي (سب، شتم، تحقير)
64%	90	اقتصادي: المصروف
79%	110	اجتماعي الحديث للآخرين عن الزوجة بسلبيه صراخ في المنطقة - أمام الأبناء - عدم احترام الأهل
46%	65	جسدي (لكم، رفس، ضرب)
9%	12	جسدي إيذاء بليغ) بأداة حادة، إسالة الدم، جروح
16%	22	طرد من المنزل، طلاق، اهانة أهل الزوجة
1.4%	2	اتهام الزوجة بتهم أخلاقية

الزوج). بخصوص العودة للاهل بعد الطلاق، بين عدد منهن أن الأهل رفضوا عودتهن مع أولادهن (لم يقبل اهلي أولادي)، وأشار البعض إلى أن ظروف الأهل المادية صعبة، وعن رأيهن عن اثار الطلاق عليهن (الطلاق صعب... لكن المشكلة في الأبناء)، (المشكلة أن المرأة بعد الطلاق تخسر كل شي)، كما اشارت بعض السيدات إلى أن من مشاكل الطلاق (الأبناء أهم شي. ويطلب الأهل مني ترك الأبناء أبنائي كشرط للعودة لأهلي)، كما تعاني المطلقة من مشكلات مادية ونفسية واجتماعية، وفي حال صغر السن، تصبح مطمعا (لمرضى النفوس). (المجتمع لا يتعاطف مع اطفال المطلقة الفقيرة مثلما يتعاطف مع الأيتام مثلا). وبالتالي فإن معظمهن يعانين من مشاكل مالية، وأشار بعضهن إلى الجانب النفسي، وأن المطلقة في مجتمعنا (مظلومة بالطلاق وبعد الطلاق) ويلاحظ أن المطلقات تحدثن عن خيبة الأمل، حيث أن بعضهن تطلقن بعد عشر سنوات، (فجأة وبعد سنوات تجد الوحدة نفسها لا شي). مع أن بعضهن اشرن إلى أن الطلاق من وجهة نظرهن كان هو الحل (أنا لم اشعر أنني إنسانه إلا بعد الطلاق).

غياب الزوج: ظاهرة الطلاق سلبية ولكنها من القضايا المعروفة في معظم المجتمعات. لكن فيما يتعلق بغياب الزوج سواء اكان غيابا فعليا (سجن، مغادرة البلاد، أو مغادرة المنزل لفترة طويلة بلا عوده، الزواج من أخرى والانتطاع عن الأسرة، وحيانا يكون الزوج غير اردني فيسافر إلى بلدة دون عودة). أو غيابا معنويا (أي أن الزوج موجود في الأسرة أو يتردد عليها، لكنه لا يقوم بأي واجبات لأسباب مختلفة (سوء سلوك، مرض نفسي، إدمان، لامبالاة... إلخ).

الإجابة أكثر من اختيار

غياب الزوج (الطلاق، الهجر، سوء السلوك): يقصد بغياب الزوج لغايات هذه الدراسة: الغياب الفعلي مثل الطلاق أو السجن أو الهجر، وكذلك الغياب المعنوي، أي رغم وجود الزوج، لكنه لا يتحمل أي مسؤولية في رعاية الأسرة. (غياب متقطع، سوء سلوك، إدمان كحول أو مخدرات إلخ). وقد تبين أن أسباب الغياب الدائم أو المؤقت تعود إلى: الطلاق 21%، اصحاب أسبقيات 18%، سجناء 14%، المهجورات 11%، وغيبه الزوج 7% في حين أن هناك عوامل مختلفة للغياب تصل إلى 25%.

الطلاق: هو انتهاء الرابطة الزوجية بشكل قانوني وشرعي، وقد يتم برضاء الطرفين وقد يكون بطلب من الزوجة وقد يكون بدون علمها. وفيما يتعلق بالعينة فقد شكلت المطلقات رسمياً ما نسبته (21%) من العينة. وأشارت الأغلبية من السيدات المطلقات إلى أن الطلاق تم بمعرفة الزوجة ودون رضاها، في حين اشار (5%) منهن بأنهن تطلقن دون علمهن. وعن الأسباب المعلنة للطلاق، تبين أن هناك خلافات قبل الطلاق، وحيانا عنف الزوج. (الطلاق عند زوجي كان مثل شربة المي) وهناك ملاحظة ابتدها بعض السيدات، بأن الطلاق الرسمي ما هو إلا إعلان طلاق، أي أنهم يعيشوا مع بعض ولكن كانهم مطلقين (احنا كنا مطلقين واحنا متزوجين). وتبين أن 95% من النساء المطلقات اخذن أبناءهن معهن ويعشن في بيوت مستقلة.

فيما يتعلق بحصولهن على حقوقهن، اشارت (12) سيدة إلى تنازلها عن كافة حقوقها مقابل طلاقها (للخلاص من نار

ممنوعاً إلا للضرورة - ليس تدين إنما تزمتم - تزوجت هذا الشاب هروباً من أهلي واقنعت نفسي أنني سأغير كل سلوكياته للاحسن، - أنجبت ثلاثة اطفال، اكتشفت أنه يعطي شيكات بدون رصيد، وقيل أنه يتعاطى مخدرات، أصبح يدخل السجن ويخرج، منذ زواجي من ست سنوات سجن أكثر من مرة كنت، أتقاضى معونة (أسرة سجين) رغم أنها لا تكفي لكن كانت أفضل من لا شيء أوقفت المعونة من أشهر لخروجه من السجن، لكنه لم يعد للمنزل لا اعرف أين هو، اعتقد أنني أخطأت في الزواج أصلاً... هربت من مشكلة لمصيبة... نادمه على الزواج لكن ليس أمامي شيء عمله... أهم شيء (أولادي).

(أنا تزوجت من عربي كان عمري 30 سنة وهو اصغر مني أنجبت ولدين وبنات، وبعد خمس سنوات من الزواج سافر إلى بلده لا اعرف عنه أي شيء.. بدي أنجن على أطفالي، مش عارفه شو اعمل).

ثالثاً: تفسيرهن لأسباب المشكلات وسبل تعاملهن معها:

لقد تباينت وجهات نظر النساء الفقيرات في تفسيرهن لمشكلة الفقر، والمشاكل الأخرى المرتبطة بها. ويبدو الأمر منطقياً، لأن تفسير المشاكل، يعتمد على عدة عوامل، من أهمها كيف ينظر الإنسان لمشكلته، وخلفيته الاجتماعية والثقافية. لذلك فقد كانت الغالبية العظمى من المشاركات في الدراسة، يتبنين في تفسيرهن فكرة لوم الآخر (الزوج، الظروف، الأهل أحياناً، المجتمع، الحكومة الخ). فعلى سبيل المثال فيما يتعلق برأيهن في أسباب فقرهن، أشارت الغالبية، إلى ربط الفقر بالزوج (عدم عمل الزوج، عدم وجود الزوج، سلوكيات الزوج المنحرفة وسجن الزوج) في حين أشار بعضهن إلى القدر، والغلاء وعدم وجود فرص عمل الخ. وبخصوص الجهود المبذولة منهن أشارت الغالبية إلى أن السبيل الوحيد هو طلب المساعدة، في حين أشارت بعضهن إلى أنهن بحثن عن عمل (لم اجد عمل مناسب فأنا اصلاً غير متعلمة) (عملت في البيوت لكن حين علم أخي هددني). وأشارت احداهن إلى (أن المشكلة احساسك بالإحباط يجعلك غير قادر على عمل أي شيء). وفيما يتعلق بوجهة نظرهن فيما يجب عمله، كانت معظم الإجابات تتركز حول: زيادة المعونة، تسهيل اجراءات المعونة، شمول أبناء المطلقات بالمعونة، تسهيل عمل المرأة واعطائها أولوية، والتأمين الصحي لكل أفراد الأسرة.

وفيما يتعلق بتفسيرهن للعنف في الأسرة (بشكل عام)، تباينت الآراء، ولكن الأغلبية منهن (85%) ارجعن السبب إلى الزوج بصيغة اللوم: (الزوج عصبي المزاج، لا يريد سماع اصوات الأبناء، بسبب الإدمان وعدم توفر المال لشراء

فيما يتعلق بنوع الغياب تبين أن (14%) من الأزواج في السجن، وأن (7%) غير معروف مكانهم، في حين اشار عدد من النساء أن أزواجهن هجروا المنزل ولفترات مختلفة. أما عن أسباب الغياب، فإن الأزواج الذين في السجن ارتكبوا أفعالاً مخالفة للقانون، في حين أن أسباب الغياب الأخرى (الهجر) تختلف حسب تفسيرهن، وتختلف عن التبريرات التي يسوقها الزوج، فمن وجهة نظرهن فإن أسباب الغياب: عدم رغبة الزوج في تحمل مسؤولياته، إدمان الكحول أو المخدرات أو عدم قدرته على رعاية الأسرة، معرفته لامرأة أخرى، الهروب من الواقع، (زوجي هجر المنزل لأنني أنجب أبناء معاقين)، (زوجي يقول العيشة لا تطاق، يلومني في كل شيء، يحملني مسؤولية كل شيء)، وعن مكان الزوج أشارت بعض المشاركات إلى عدم معرفتها بمكانه، في حين اشار البعض الاخر أنه موجود في البلد، ويذهب عند اهله ولكنه لا يأتي إلى البيت إلا قليلاً، في حين اشار عدد منهن إلى مغادرة الأزواج للبلد منذ سنوات، ولا يعرفن عنهم شيئاً، وأشارت احداهن إلى أن زوجها موجود، لكنه متزوج من زوجه أخرى.

فيما يتعلق بأهم المشكلات التي تواجههن نتيجة غياب الزوج، تبين ما يلي: مشكلات ماديته، بل أن غيابه (يحرّم الأبناء من أي مساعده، لأن الناس يعتبروا أن الأب موجود وليسو أيتام) كما أن ذلك يؤثر على نفسية الأبناء وخصوصاً أمام الناس. (المشكلة حين يسألك أنسأ أن أبن زوجك لا توجد إجابة). وأشارت بعض المشاركات إلى أن العيش بهذا الاسلوب يجعلك تفقد إنسانيتك (زوجي يغيب فتره وحين يعود يأخذ مني أي شيء بالقوة - المشكلة أنه يغيب ويعود ويجبرني على أي شيء يريد، أنا لا احس أنني إنسانة).

بخصوص الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين، فإن المشاركات اشرن إلى أنهن تزوجن لأسباب اجتماعية، (الوحدة لما يتكبر بالعمر بصير بدها تتزوج مهما كان) وقد عشن فترة حياة عادية، ولكن فجأة يذهب الأزواج بعد فتره (بعد زواج 5 سنوات اخذ طفلي وذهب لا اعرف عنه أي شيء). كما اشار البعض منهن، إلى عدم تفهم الأهل مع أوضاعهن، وعدم تعاطف المجتمع لظروفهن، بل وعدم تعاطف الآخرين. كما عبرن عن عدم الاحساس بالأمان والقلق من الحاضر والمستقبل بالإضافة إلى الخوف على مستقبل الأبناء وزواج البنات (ماذا سأقول للناس لو تقدمو لخطبة ابنتي.. أين ابوها).

(عمري 26 سنة كنت أعرف زوجي قبل الزواج، نحن سكان حارة وحده-كانت تصرفاته غير مقبولة اجتماعياً وسلوكياً -لكن كان معي لطيفاً- والذي كان قاسياً وشديداً، رفض والذي أن اكمل تعليمي، درست إعدادي فقط، كان الخروج من المنزل

المشاركات أجمعن على أن الفقر من أكثر المشاكل التي تواجههن، مع التركيز على الجانب المادي للفقر، سواء كان ذلك بمفهوم الدخل أو الأنفاق، حيث اشرن إلى أن دخولتهن لا تكفي لسد احتياجاتهن، واحتياجات أسرهن. وفي العادة ينظر الفقراء للجانب المادي باعتباره الأهم - وخصوصا افقر الفقراء- وهو أمر مشروع ومفهوم، وهذا ما يتفق مع الدراسات التي تناولت هذا الموضوع (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010، عضايلة 2014). وبالرغم من أنه لا يمكن إنكار أهميه الفقر المادي باعتباره بعدا هاما من ابعاد الفقر وربما المدخل الأساسي له، لكن احدا لا يستطيع أن ينتقص من أهمية وأثر الأبعاد الأخرى للفقر، "فليس بالمادة وحدها يحيا الإنسان"، أي أن الحرمان العاطفي والإنساني والصحي والاجتماعي هي صور متعددة للفقر، وتؤثر في حياة الإنسان باعتباره أنسانا. أما بخصوص اثار الفقر، فقد بينت الأغلبية من المشاركات، أن الفقر يؤدي إلى مشكلات كثيرة، (صحية ونفسية واجتماعية) وهذا ينسجم مع ما توصلت اليه كل من دراسة (Skalli, 2001; Hussin and Huda 1990) وفيما يتعلق بأسباب الفقر من وجهة نظرهن، فقد ارجعن معظم الأسباب للزوج، أما أنه لا يعمل أو سجين أو مدمن أو مهمل لأسرته أو مريض جسديا أو نفسيا. وفي معظم صيغ التعبير، كانت لوما للرجل، إلا في حالات بسيطة كانت تبريرا (هو غير قادر على العمل).

وحول أساليب مواجهتهن للفقر، مشاكلهن المتعلقة بالفقر، تبين أن الغالبية يلجأن للحصول على المساعدات، (لا حل إلا البحث عن مساعدات)، كما أنهن يواجهن صعوبات في الحصول على المساعدات والخدمات، مما يزيد من معاناتهن. وتعود تلك المعاناة، إلى أن فقر كثير من هذه الحالات، قد لا يعتبر مقنعا للعاملين في مؤسسات العون الاجتماعي، ليس لأنهن لسن فقيرات، بل لأنهن بحاجة لإقناع الآخرين بفقرهن. حيث أن السائد في التعامل مع الأسر في الأردن، هو التعامل مع رب الأسرة (الرجل) والعكس هو استثناء، ويتضح ذلك من خلال حجم الجهد المبذول من قبل السيدات الفقيرات لإقناع الجهات المعنية بفقرهن. فزوجة السجين مثلا تحتاج لمدة طويلة ووثائق يتعذر بعض الأحيان توفيرها لإثبات وضعها، والأمر ليس أفضل فيما يتعلق بالمهجورة أو زوجة الغائب لما يتطلبه الأمر من إثباتات أو وثائق قد لا تتوفر بسهولة. ووضع المطلقة ليس بأحسن حال، حيث أن تعليمات الصندوق، حتى حين تعترف بفقر المطلقة، لا تأخذ بعين الاعتبار الأبناء، على اعتبار أن رعاية الأبناء هي من مسؤوليات الأب. وتقع المرأة الفقيرة في حيرة من أمرها: بين زوج طلق أو هجر أو ترك

متطلباته، عدم تحمله لمسؤولياته، تربيته، المستوى الثقافي). في حين اشار (15%) من المشاركات إلى أسباب تحمل في طياتها تبريرا (ضيق اليد، الفقر، الاحساس بالعجز). وفيما يتعلق بتفسيرهن للعنف الموجهة للزوجة أشار البعض منهن إلى أن الزوج مريض نفسي (عشت معه سنوات لم افهمه...مريض نفسي) واستخدم البعض (معقد وشكاك) في حين اشارت بعضهن لتعاطي الزوج للكحول والمخدرات (كان احيانا يروق ولكن حين ينتهي مفعول المخدرات يصبح كالمجنون) وقد اشارت بعض المستجيبات إلى (الجهل وعدم العلم) بالإضافة إلى تعود الزوج على ذلك لأنه ربي خطأ (زي ما تربي بتصرف)، مع أن احدى السيدات رفضت تبرير العنف بالمرض النفسي (كل ما في مشكله نقول مرض نفسي.. زوجي كان خارج المنزل ملاك.. وداخل المنزل شيطان.. هو عقلينه هيك). (بده يثبت رجولته).

وعن تعاملهن مع هذا الأمر، اشارت الأغلبية منهن، إلى أنهن في البداية، يقابلن المشاكل بالصمت، خشية غضب الأهل، أو خوفا من الطلاق، أو من اجل الأبناء، (نصبر عالمر احسن ما يجي الي أمر منه) في حين اشار البعض منهن، إلى مقابلهن لهذه المشاكل بالانزواء والبكاء وندب الحظ، وبعضهن يلجأن في البدايه لتهدئة الزوج والقليل منهن يلجأن لصديقات، أو لأهل الزوج أو أهل الزوجة. وترك المنزل ونادرا جدا ما تتم الشكوى لدى الشرطة أو القضاء (مش ناقصين فضايح).

وبخصوص غياب الزوج (الطلاق، الهجر، سوء السلوك): فإن الصفة الغالبة في تفسيرهن للغياب أو الطلاق أو الهجر (سوء الحظ والقدرية) في حين أن البعض ارجع الأمر إلى (قلة الدين)، كما اشارت إحداهن إلى أن الأزواج لا يتحملون مسؤولياتهم فيهربون. في حين علقت بعضهن إلى أن الأهل يزوجون بناتهن لأول من يطرق الباب، (الأهل فقط بدهم يزوجوا بناتهم). وأن التربية في الأسرة تركز على أن الزواج أهم شي بالنسبة للفتاه بغض النظر عن كيف.

مناقشة النتائج:

في ضوء ما أوضحتته نتائج الدراسة، يتضح بأن النساء المستجيبات واللواتي يرأسن أسراً فقيرة -رغما عنهن- يواجهن مشكلات متعددة، ولعل من أهمها الفقر والعنف والطلاق والهجر، وقد تم استعراض نتائج الدراسة في الجزء السابق، وفيما يلي تحليلا لهذه النتائج:

الفقر: تبين بأن المشكلة الأولى والاهم من وجهة نظر المشاركات هي الفقر، ومما لا شك فيه، بأن الفقر يأخذ أشكالا وصوراً مختلفة، وقد تبين من خلال الدراسة، أن جميع

لا بد أن يكون مدروسا، وهذه النتيجة لم تتوصل إليها أيًا من الدراسات السابقة.

ومن الدراسة يتضح أيضا بأن المرأة الفقيرة، تلجا لطلب المساعدات المالية كأسهل حل لمشكلة الفقر، وإذا ما حاولت أن تبحث عن حلول لمشكلة الفقر لديها من خلال إيجاد عمل مثلا، فأنها قد لا تجد عملا مناسباً، ربما بسبب البطالة الموجودة أصلاً أو لتدني التعليم لديها، ونقص المهارة، وربما حتى حين تجد عملاً لا يكون مناسباً لها، لانخفاض الأجر، بعد المسافة بين السكن والعمل، طول ساعات العمل أو لعوامل صحية أو اجتماعية. هذه النتيجة تتعارض مع دراسة (Skalli, 2001)، والتي أشارت أن نسبة كبيرة من النساء الفقيرات يعتمدن اقتصادياً على أسرهن. لذلك فإن المرأة الفقيرة في الغالب تشعر بالإحباط، ولربما كان تعبير إحداهن أن المرأة إذا "وقعت كثرت السكاكين" هو تعبير عن التنية والحيرة التي تعيشها المرأة الفقيرة. كما أن رؤيتها بأن الوسيلة الوحيدة -كما يبدو- هي المساعدات المالية رغم شحها، يعني اللجوء للحلول السريعة والمؤقتة، وهو قد يعكس ثقافة العجز، أو الإرهاق الذي تعيشه المرأة الفقيرة، ويجعلها تستسلم للظروف. وقد اتضح أن نسبة 70% من المشاركات في الدراسة، اشرن إلى الإحباط من الزواج أصلاً، بعدما جربنه على أرض الواقع، بالرغم من أن توقعاتهن من الزواج كانت متواضعة، ومع ذلك لم تتحقق، الأمر الذي قد يتطلب الدعوه لدراسة منظومة الزواج برمتها. وتتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت اليه دراسة الهيئة التنسيقيه للتكافل الاجتماعي (2010)، أن من أهم خصائص النساء الفقيرات، انخفاض مستوى التعليم، ونقص المهارات، وانخفاض دخولتهن، واعتماد معظمهن على صندوق المعونة في توفير الدخل.

ولكن السؤال الذي يطرح: هل غياب الرجل هو السبب في كل ذلك (وتحديدا الوضع المادي)؟ الإجابة المباشرة من السيدات بالتأكيد لا، لأنه عند مناقشة بعض المشاركات اكدن قناعتهم أن غياب الرجل (بغض النظر عن نوع الغياب) لوحده ليس هو المشكلة، وإنما المشكلة في ما ينتج عن غيابه من مشكلات متتابعة. حيث أن وضع النساء التعليمي والاجتماعي والمادي يحدد إلى درجة كبيرة مدى التأثير بغياب الزوج، كما اشارت بعض المشاركات، إلى أنه حتى أثناء وجود الرجل لم يكن يفعل الكثير للأسرة، ولكن وجوده كان يسهل بعض الأمور وخصوصاً المادية، أي أن وجود الرجل يعتبر مظهرا اجتماعية، ولربما هذا ما يعكس ثقافة -البحث عن ظل رجل- وقد يفسر الأمر، بأن معظم النساء الفقيرات اعتمدن في حياتهن على الرجل، وربما عززت الثقافة السائدة ذلك، ولذلك فإن غياب

الأسرة دون أدنى تحمل لمسؤولياته من جهة، وبين تعليمات صماء، أو رفض أو عدم تعاطف من الأهل من جهة أخرى، وقد يضاف إلى ذلك، نظرة مجتمعية تكون في احسن احوالها غير متعاطفة. ورغم ما تتحمله المرأة الفقيرة من مشقه من خلال طول المده التي يمكن أن تنتظرها لأخذ المعونة وتعقيد الإجراءات، يكون مبلغ المساعدة في الغالب لا يكفي لسد احتياجات الأسرة. وعلى سبيل المثال تتقاضى المطلقة (60 دينارا شهريا). أي يمكن القول أن المرأة الفقيرة في هذه الأوضاع تقع بين فكي كماشة، فمن ناحية هي تعاني من اثر المشكلة التي وضعت فيها (بسبب الزوج) وبين الوضع المادي (الفقر) الذي يعكس عليها وعلى أسرته. أن هذه النتائج لم تتوصل لها أيًا من الدراسات السابقة حيث ركزت هذه الدراسات على أسباب وآثار الفقر بالنسبة للنساء اللواتي يترأسن أسراً فقيرة، إلا أنها لم تتطرق للمشكلات التي تعاني منها النساء الفقيرات في الحصول على المعونة من صندوق المعونة الوطنية.

ومن هنا يتضح، بأن المرأة الفقيرة، حتى في سعيها لمواجهة مشكلة فقرها، تواجه بتحديات كثيرة. ومن الواضح أن الفقر يعكس سلبيا على المرأة وبنائها والأسرة ككل، حيث يتولد عنه مشاكل اقتصادية ونفسية واجتماعية، وهو الأمر الذي يخشى منه أن يعزز حلقة الفقر (أنا شايفة أن الفقر يورث) حسب قول احدي السيدات. وهو الأمر الذي يتفق مع كثير من الأطروحات التي تتحدث عن خصائص فقر المرأة أو المرأة الفقيرة التي ترأس الأسرة ووصفها بأنها افقر الفقراء (Chant, 2003). ناهيك عن أن الفقر وعدم المساواة، لهما تأثير سلبي على صحة المرأة ورفاهيتها (Reid and Tom, 2006) لأن الصحة عادة تتأثر بعوامل مادية تتمثل بظروف المعيشة، وعوامل غير مادية، من مثل سياسات توزيع الموارد بالإضافة للعوامل الاجتماعية (Raphael, 2004). أن أهم ما توصلت إليه الدراسة الحالية هو وفيما يتعلق بوجهة نظر النساء فيما يجب عمله بخصوص فقرهن، كانت معظم الإجابات تتركز حول زيادة المعونة، تسهيل اجراءات المعونة، شمول أبناء المطلقات بالمعونة، تسهيل عمل المرأة واعطائها أولوية، والتأمين الصحي لكل أفراد الأسرة.

وقد يبرز سؤال عما إذا كان الفقر مستجدا على هؤلاء السيدات، أم أنه أنتقل معهن من أسرهن أصلاً، أن الغالبية من المشاركات اشرن إلى أن أسرهن (مستورة)، باستثناء مجموعة اشارت، إلى أنهم هربن من الفقر في أسرهن لعلهن يجدن في الزواج منقذاً، لكن يبدو أنهم هربن من وضع سيء لأسوأ وقد يؤكد هذا الأمر، أن الزواج لا يجوز أن يكون هروباً، ولو وأنه

الاقتصادي، وفي احسن الأحوال الرأسمال البشري، لكن قلما نجد تركيزاً على "التمكين" وحقوق الإنسان (Shaffer, 2008:27). ولذلك تبقى هذه الجهود قاصرة عن حل المشكلة بعمق واستدامة.

العنف في الأسرة: حظي موضوع العنف بأشكاله ومسمياته المختلفة، باهتمام كبير من المشاركات، حيث أن معظم المستحبيات اشرن إلى أنهن وأسرهن، عانين بشكل أو بآخر من نوع من المشكلات الأسرية أو بمعنى آخر، عبرن بوضوح - بشكل عام - أن أجواء الأسر لديهن مشوبة بنوع من التوتر والقلق والنزاعات، وصولاً إلى صيغة ما من صيغ التفكك الأسري. وحين نتحدث عن التفكك الأسري، لا بد من الإشارة أنه مصطلح فضفاض، ولكن في العادة يشار إلى التفكك الأسري للتعبير عن خلل في الأسرة، أدى إلى عدم قيامها بالدور المتوقع منها بالشكل المطلوب، والتفكك الأسري قد يكون موجوداً في ظل وجود هيكل الأسرة (شكليا)، وقد يرتبط بخلل في البناء (غياب احد الزوجين). لكن هل غياب احد الزوجين سبب كاف لتفكك الأسرة؟ الإجابة المبدئية (لا) لأن الشواهد الميدانية تشير إلى وجود أسر غاب احد الزوجين لكنها بقيت متماسكة. اذن التفكك يكون نتيجة لعدة عوامل تتداخل وتتفاعل، وقد تتطور وتصل لتؤدي إلى خلل جوهري في بناء أو وظيفة الأسرة، الأمر الذي قد يهدد كيانها ويعرض أفرادها للخطر. أي أن التفكك الأسري قد يحمل في طياته انهيار القيم والضوابط التي تضبط الأسرة وتجعلها كياناً متناسقاً ومتفاعلاً في المجتمع، حتى في ظل وجودها الشكلي. لذلك ينظر له كعامل طارد لأفراد الأسرة، الأمر الذي يجعلهم عرضة للضياع والتشرد والتسول وعمالة الأطفال، وقد يقود في بعض الحالات للجريمة والانحراف، بالتالي ينعكس كل ذلك على الفرد والأسرة بل والمجتمع ككل. ويمكن القول، أن التفكك الأسري قد يقف خلف كثير من الأفعال غير القانونية والأخلاقية، باعتباره تربة خصبه لكثير من المشاكل. أن المشاهدات اليومية تؤكد أن هناك تغيراً في طبيعة الأسرة ووظائفها، وأنه لا يعقل الاستمرار بالتعني بتماسك الأسرة، وغض الطرف عن هذه التغيرات، وهو أمر يدعو للتفكير بعمق في مفهوم الأسرة المعاصرة، وما تتعرض له من صدمات وأزمات. ولعل من أهم ما اشارت إليه المشاركات، هو موضوع العنف الأسري وتحديداً العنف ضد المرأة، أي العنف الذي يمارس من الزوج ضد زوجته. أن مثل هذه النتائج انسجمت مع دراسة نادر (2006) ودراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2008) حل العنف الأسري.

أن موضوع العنف ضد المرأة بشكل عام، حظي باهتمام

الرجل تسبب في هذا الوضع. والمرأة في الأردن عموماً، تجد نفسها معتمدة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً على الرجل (Davies, 1994) (ولذلك حين يذهب الرجل تتوالى المشاكل على المرأة، أي أن الفقر في حال هؤلاء النساء، يعني أكثر من مجرد غياب الرجل- رب الأسرة- وإنما غياب شرعيه مادييه ثقافيه ذكورية اجتماعية. وتتشابه النتائج مع دراسة ابو فراش (2010) التي اشارت إلى، ان من أهم أسباب فقرهن، الطلاق حيث شكلت النسبة 48% من العينة، والسبب الثاني غياب الزوج خارج البلاد (11.5%)،

أن هذه الدراسة تقف موقفاً محايداً من مسألة تأنيث الفقر، بل وقد لا تجد غضاضة بالاتفاق مع ما اشار اليه تقرير التنمية الإنسانية العربية، من عدم وجود دليل على تأنيث الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005: 107) لكن في نفس الوقت، لا يمكن إنكار أن المرأة التي عاشت مهمشة ومعتمدة على الرجل، وحرمت من فرص كثيرة، من بينها التعليم المناسب، واجبرت قسراً على أن تراس أسرتها، هي أكثر معاناة من غيرها. وعموماً يمكن القول وبتقة، بأن تأنيث الفقر ليس شعاراً أو ترفاً فكرياً، وليس سجلاً بين مؤيد ومعارض. أن الخبرة الميدانية اكدت أنه موضوع جدير بالبحث، أنه دعوه لنا جميعاً لمساءلة أنفسنا حول افتراضاتنا أو مسلماتنا أو فهمنا للفقر نفسه، في معرفة كيف يتسبب الفقر، وتحليله بعمق، وأن نعمل ذلك من خلال نظره تراعي النوع الاجتماعي willson (and lee-smith, 2001;1). ولا احد يزعم أن أي جهد بحثي سيقدم إجابات شافية لكل الأسئلة، ولكن نحن بحاجة إلى منهجيات تساعد في فهم القضايا بعلميه ومهنيه وموضوعيه ومن خلال الاستماع للمرأة الفقيرة نفسها.

لقد أثيرت اسئلة عدة في بعض اللقاءات الأكاديمية حول فقر المرأة: هل هي فقيرة لأنها امرأة؟ أم أن الطبقة الاجتماعية في الأصل هي التي صنفتها؟ وهل لو كانت المرأة من طبقة غنية ستواجه نفس المشكلات التي واجهتها المرأة الفقيرة لو تعرضت لنفس الأوضاع؟ (طلاق، غياب أو سجن الزوج مثلاً). أن الشواهد من الخبرة الميدانية تشير إلى أنه، حتى عند الحديث عن الفقر وعلاقته بالنوع الاجتماعي، فليس من الضروري أن تعاني كل النساء الفقيرات من نفس صيغ الفقر النسائي، أي ربما تكمن الأهمية في علاقات النوع الاجتماعي، والتي يحددها المجتمع بثقافته ومعتقداته وتركيبته، أي أن فقر المرأة، يرتبط بعوامل أخرى، مثل التمييز أو الطبقة الاجتماعية أو الثقافة أو الدين. ولذلك فإنه من الملاحظ أن كثيراً من جهود مكافحة الفقر، متواضعة النتائج، وتحديداً فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، ربما لأنها كانت تنصب على الرأسمال

على كافة الأصعدة، لأن تعرض المرأة للعنف، هو في أبسط تعبير، انتهاك لإنسانية الإنسان وهدم للمجتمع بأسرة. وتعرض المرأة التي ترأس أسرة فقيرة للعنف، يشكل كارثة عليها وعلى الأسرة ككل، فالمرأة محور الأسرة، فإذا ما أنهار المحور فليس من المتوقع أن تستطيع الأسرة أن تقوم بوظائفها على الوجه الأكمل. وبالرغم من اتساع مساحة الاهتمام بموضوع العنف الموجه للمرأة، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن قياس ومعرفة ممارسات العنف داخل الأسر في الأردن، ليس بالأمر السهل، فقياس العنف ضد النساء في المجتمعات العربية، يصعب نظراً لاعتباره من الموضوعات المحظورة في ثقافة تتمحور حول السيطرة الذكورية، خاصة أن معظم هذا العنف غير المنظور، يمارس في البيوت على الزوجات والشقيقات والأمهات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009). ولكن كل الشواهد تؤكد أنه موجود ولا يمكن إنكاره، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه الدراسات من أن (حوالي 15%-71%) من النساء تعرضن لبعض أشكال العنف من قبل شريك حميم في حياتهن (WHO, 2005). ورغم أن العنف ضد النساء أنتشر عالمياً إلى أنه ضد النساء في البلدان النامية أخذ حجماً أكبر، حيث أشارت المسوح التي شملت 13 بلداً نامياً أن متوسط نسبة النساء اللواتي عانين من العنف المنزلي بلغ 20% في السنة التي سبقت المسح (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 77).

وبخصوص تفسير العنف، تعددت الآراء فقد عزي العنف لأسباب ثقافية ونفسية واقتصادية. بل أن البعض من أنصار نظرية الضبط الاجتماعي، يرى أن دافع العنف طبيعي داخل الإنسان - غريزة إنسانية، وخصوصاً في حال فشل المجتمع في وضع قيود على أعضائه، عندها يظهر العنف (المليجي، 2004). هذه النتيجة للدراسة الحالية اتفقت مع ما توصل إليه نادر (2006) حول اعازة العنف ضد المرأة إلى فقر الأسرة. على أية حال هذه النتيجة لم تتوصل إليها دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2008) والتي بينت أن تعاطي الكحول والمخدرات هي أهم الأسباب في تفسير العنف الموجه للمرأة من قبل الزوج. وقد يكون من المهم الاتفاق على مفهوم العنف، أو بمعنى آخر متى يكون السلوك عنفاً؟ لأن هناك من يعتبر بعض السلوكيات - والتي تصنف عنفاً - بأنها سلوكيات طبيعية في إطار ثقافة مجتمع ما، وحتى لو كانت ثقافة فرعية. ولعل بعض المقولات الدارجة (لا يوجد رجل لا يضرب) أو (كل الرجال بسبو وبشتم) الخ ذلك من المقولات المتكررة تؤكد ما ذهبنا إليه.

ولعل ذلك يقود لطرح بعض الأسئلة: هل المرأة هي المستهدفة من العنف باعتبارها امرأة؟ هل العنف يكمن في الإنسان ويخرج تحت ظروف معينة، أي أن العنف (مخزن) لكنه يتطلب بيئة من نوع ما ليخرج إلى العلن؟ وما هي شروط هذه البيئة؟ أن الدراسة أشارت بوضوح، إلى أن جميع المستجيبات تعرضن لنوع من أنواع العنف (أقله العنف اللفظي)، ومن الملاحظ، أن عدداً من أفراد العينة أوضح بأنهن تعاملن مع العنف الموجه لهن بالتعايش، لا بل أن بعضهن لم يخبرن أحداً عما تعرضن له خلال ثلاثة عشر عاماً. بل أن ما يلفت الانتباه، أن بعضهن يطالبون المرأة المعنفة بالصبر والتحمل. وهناك أسباب لذلك، فقد يكون الخوف من ازدياد العنف، الخوف من الأهل، الخوف من السمعة، الخوف من المستقبل، الخوف على الأبناء، أو الأمل بأن يتغير الزوج. وفي كل الأحوال لا بد من الاعتراف بأن العنف لا زال يمارس، حيث لا تزال نساء كثيرات عرضه لمختلف ضروب الإخضاع في الأسرة، وهذا ما تظهره بوضوح البيانات حول عنف المرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 76).

في المجتمع الأردني. وبلغت نسبة الطلاق في الأردن في عام 2013 (4.6%) من إجمالي عدد حالات الزواج لنفس العام (دائرة قاضي القضاة، 2013). ومن الواضح من الدراسة أن المطلقات في عينة الدراسة قد احتفظن بأبنائهن معهن بعد الطلاق، لقد شمل الطلاق جميع الفئات العمرية والمستويات التعليمية، وقد اشار عدد من المستجيبات، أن المشكلة ليست في الطلاق، بل في "أسلوبه واثاره" بل أن عددا منهن تتازلن عن كل مستحقتهن، مقابل الطلاق، لكن المشكلة من وجهة نظرهن الابعاء التي تتحملها المرأة المطلقة نتيجة للأوضاع الاقتصادية، والفهم المجتمعي، لأن حياتهن قبل الطلاق لم تكن سوى جحيم، وأن الخلاص كان هو الأهم. ولا شك أن الطلاق وما ينجم عنه يعكس على كافة مناحي الحياة سلبياً، فالمطلقة في الغالب تواجه اعباء اقتصادية واجتماعية ونفسية و"خيبة أمل".

لكن الباحث يرى أنه وبالرغم مما كتب عن الطلاق وآثاره، وما اثير عن إباحته وتقييده، إلا أن المطلوب مناقشة الطلاق بعمق أكثر وبمنهجية جديده. لأن مناقشة موضوع الطلاق وانتشاره تتطلب عمقا وجرأة قد لا يكون مكانها هذه الدراسة، ناهيك عن أنواع أخرى من الطلاق وأن كان لا يأخذ مسمى الطلاق، والذي يمكن تسميته بالطلاق (الحكمي) وهو يعني تعايشاً مصطنعاً بين الزوجين، لكن هذا التعايش منزوع العاطفة والمودة والرحمة التي هي أركان الزواج. أي أن مناقشة موضوع الطلاق يجب أن يتناول "نظام الزواج" كفكره، وثقافة الزواج، والعلاقات الزوجية. عموماً لقد أثارت نتائج الدراسة عدة تساؤلات من أهمها: هل الطلاق هو المشكلة؟ أم أسلوب وتبعات الطلاق هي المشكلة؟ وهل ما ينجم عن الطلاق، هو ناجم عن الطلاق بحد ذاته، أم هو في فهم المجتمع للطلاق؟ وهل الطلاق قرار مفاجئ؟ أم هو الخطوة الأخيرة من سلسلة خطوات؟ وهل من الأفضل أن يعيش الأبناء في أجواء متناقضة متوترة من إيذاء واهانة واحتقار تحت حجة استمرار الأسرة، أم أن الطلاق قد يكون حلاً؟ هل الطلاق من أسباب أم من نتائج الفقر؟ هل في الغالب الأعم، حين تطلب المرأة الطلاق، بل وتتنازل عن حقوقها من أجل الحصول على الطلاق، تكون مخيره فعلياً، أم استنفدت كافة السبل فلجأت لذلك مكرهه؟ هل طريقة الزواج أو مفهوم الزواج له علاقة بالطلاق؟ (نحن نزوج ولا ننزج) كما أشارت إحدى المشاركات، إشارة إلى أن بعض أنواع الزيجات، يحمل في طياته أصلاً بعض مؤشرات الطلاق؟

لا نحتاج لكثير من الأدلة، للقول، أن للطلاق أثارا اقتصادية ونفسية واجتماعية سلبيه، على المرأة والأبناء، ولكن

المحتضنة. أن الاهتمام بالعنف لموجه للأطفال ليس فقط اهتماماً إنسانياً رغم أهميته أنه انتباه للمستقبل.

أن تفسير العنف وفهمه ضرورة من أجل التعامل معه بفاعلية، ولذلك لا بد أن يفسر العنف في سياقه العام، الملاحظ أن العنف بشكل عام ينتشر في المجتمع، في المدارس والجامعات والشوارع، أن العنف (بمفهومه العام) يتكرر باستمرار ويكاد يطال كل مناحي الحياة، وأن كان بأساليب مختلفة. أن التعامل بين الناس بتوتر وتصيد الأخطاء، وعم التسامح كلها سمات للعنف أو مقدمات له. وفيما يتعلق بالعنف الموجه للمرأة، وهو جزء من هذا العنف العام، يأخذ منحى اشد، ومن الضرورة الاهتمام به، ولكن لا يجوز أن يبقى تفسيره محصوراً في شخصية الذي يقوم بالعنف فقط، وأنما في ضوء ثقافة وبنات المجتمع الثقافية والفكرية، وطريقة توزيع السلطة والقوة، وكذلك شخصية المرأة "أن العنف العائلي ليس نتيجة خصائص في الأفراد الذين يقومون بالعنف فقط ولكنه يفسر في ضوء الأبنية الاجتماعية التي تشجع عدم المساواة في العلاقات بين الرجل والمرأة" (Narayan, 2000:137). أي أن العنف قد يكون من ضمن مكونات الإنسان الداخلية، لكن إخراجها وترجمته إلى سلوك نحو الآخر يحتاج إلى توفر ظروف معينة، فحين تتوفر الظروف الملائمة، يظهر العنف بنوع وشكل وقوة ما. ولأن المرأة الفقيرة، في اطارها المجتمعي، وبيئتها وإطار عدم العدالة في توزيع القوة والسلطة هي الأكثر هشاشة، فأنها أكثر تعرضاً للعنف، أي قد يكون اعداد وتنشئة الأنثى، هو التربة الخصبة لتكون (محل العنف). وهذا قد يدعو للتساؤل: عن المرأة المعنفة، -رغم أنها الضحية-، اليس لها دور؟ أن تحليل الاستجابات يشير إلى أن النساء لعبن دوراً في استمرار العنف الموجه ضدهن، (السكوت، البكاء، الخضوع، التكتم، الضعف، الاستسلام)، بل وأمهاتهن أيضاً في بعض الأحيان يلعبن دور المبرر للعنف، وهذا ليس من قبيل جلد أو لوم الضحية، بل من أجل إيجاد قوة محقة لدى المرأة، لتواجه بها قوة ظالمة ممن يقوم بالعنف. أن هناك من النساء، قد تعتبر أن العنف مقبول من الرجل، وهو حق له باعتباره رجلاً في هذه الحالة من المتوقع زيادة عدد النساء المعرضات للعنف. ولذلك لا بد من القول أن مكافحة العنف يبدأ من الاعتراف بوجوده، ومعرفة أسبابه الحقيقية والغوص في جذوره، ومكافحة أسبابه وليس فقط مظاهره.

الطلاق: لعل موضوع الطلاق من المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً من قبل الدارسين والمثقفين والباحثين. ونظراً لأن هذا الموضوع حظي باهتمام المشاركات في الدراسة فقد تم مناقشته مع المشاركات. لوحظ أن ظاهرة الطلاق (الرسمي) قد انتشرت

لنفسها) أنها ليست هي السبب، والحيرة أحياناً، والخوف على الأبناء، واحساسها بأنها معلقة في الهواء، وجرح كرامتها، وشكواها من عدم تفهم الآخرين لها وعدم تعاطفهم معها. وقد أوضح بعضهم بأن ما يزيد المشكلة على بعض النساء (المهجورات) سوء، أن لدى بعض الأزواج الجراً، أن يعودوا للأسرة إذا ما شاءوا، ووقتما شاءوا، وبالقدر الذي يريدون، وهو أمر يؤثر على نفسياتهم. وقد أشارت بعض المشاركات أن أزواجهن تغيبوا فترات طويلة، ثم عادوا لأيام ثم تغيبوا، وهكذا وهو أمر يشعرهن بالحرج أمام الناس، وخصوصاً حين تكون حامل. أن مثل هذه النتائج للدراسة الحالية لم تتطرق لها الدراسات الموجودة حيث أنها أشارت إلى الطلاق (ابو فراش، 2010) وغياب الزوج خارج البلاد (Skalli, 2001) كأسباب لتفسير فقر النساء ولكن لم تشر هذه الدراسات إلى تجاربهن بالطلاق.

وغياب الزوج حسب ما أفادت به المستجيبات قد يكون داخل البلد وقد يكون خارجها، وقد يكون لأيام متقطعة وقد يكون شهوراً أو سنوات. وهو يعني بالنسبة اليهن القلق وعدم الاستقرار. وهذا أمر طبيعي لأن الزواج كما يفترض يعني السكينة والطمأنينة والأمن والاستقرار. وأشارت بعض النساء المتزوجات من غير أردنيين إلى أن أزواجهن غادروا ولم يعودوا حتى الآن، وهذا يثير تساؤلاً حول زواج الأردنيات من بعض العرب القادمين للعمل في الأردن، واشكالية الأبناء الذين يبقون مع أمهم وتحملها لمسؤوليات رعايتهم في ظروف صعبة، وأحياناً (قليلة) يأخذ الآباء أبنائهم معهم (حالة واحدة من المشاركات) ويسبب ذلك الما للألم، نظراً لانقطاعها الدائم عن أبنائها. ومن الملاحظ أن عدد حالات الزواج من غير أردنيين لعام 2013 بلغ (6848) حالة زواج " أي بنسبة (9.4%) من إجمالي حالات الزواج لنفس العام. أن هذا يثير تساؤلاً، لا يسعى لتقييم فكرة الزواج من غير المقيمين في الأردن، وإنما لفهم التغيير الذي حصل، حيث كان الزواج من غرباء (مع اتساع مفهوم الغرباء) أمراً مذموماً ومرفوضاً، في الثقافة الأردنية، فما الذي حدث؟

التوصيات:

- 1- الحاجة لبرامج اجتماعية شاملة مصممة لمكافحة الفقر بهدف: توفير دخل، فرص عمل، خدمات تدريب وتشغيل، وضمان للفئات المهمشة، مع التركيز على المرأة الفقيرة، ومراعاة الجندر والحقوق الإنسانية للمرأة.
- 2- هناك حاجة لتوعية الناس لفهم دور وإجراءات الحكومة ومؤسساتها وحقوق وواجبات المواطنين وتحديد المرأة

يلاحظ أيضاً أن ما هو أسوأ من الطلاق، الأسلوب الذي يتم به في الغالب والعمليات اللاحقة؟ فالطلاق مباح لكن أين الإحسان؟ والطلاق معترف به، لكن أين إنسانية المرأة والأبناء. لقد لوحظ بأن المرأة بشكل عام، لا تلجأ للمحاكم لنيل حقوقها، وربما يعود ذلك إلى أن ثقافة اللجوء للقانون بشكل عام، غير سائدة بين النساء، بسبب الخوف من الأهل، أو الزوج نفسه، وربما اجراءات المحاكم، وعدم وجود الدعم والمساندة الكافية من الأهل وربما منظمات المجتمع المدني. أن النقاش ليس حول هل يجوز الطلاق أم لا، ولا عما إذا كان من حق الرجل أم لا، لأن استمرار الزواج لا يجوز أن يكون بالإكراه "أن لا احد يشجع الطلاق لكن الكل يدرك أن هناك أوضاعاً بين الزوجين تصل لدرجه يستحيل عليهما الاستمرار (Perry and Perry, 1976). ولكن النقاش يدور حول أثار القرار ومن يتحمل تبعاته، لذلك من الممكن أن يكون الطلاق نهاية علاقة زوجيه لكن ليس بالضرورة نهاية الحياة.

غياب الزوج: في الوقت الذي تحدثنا فيه عن الطلاق، والإشكاليات المترتبة عليه، لا بد من الإشارة إلى أن الطلاق يحمل صيغة رسمية قانونية معترف بها ومستوعبة من المجتمع، ويترتب عليها انفصال قانوني، مع الاعتراف بآثاره السلبية. حتى أن كلمة - طلاق - أو مطلقه تحمل في بعض الأحيان دلالة سلبية، ويؤكد ذلك طريقة التعامل مع المطلقه. لكن الحديث عن غياب الزوج، لفترات متقطعة أو أحياناً لمدة طويلة وترك المنزل أمر مختلف. أن غياب الزوج يحمل مدلولات اقتصادية واجتماعية ونفسية، فالغياب بسبب السجن مثلاً يشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وتربوياً ونفسياً على الأسرة. أما الغياب غير المعلوم، فتلك قصة أخرى، وتبدأ القصة باختيار التسمية، وخصوصاً المتعلقة بالزوجة، فهي ليست مطلقه رسمياً أو قانونياً، ولا هي متزوجة فعلياً وإنسانياً. حيث أنه بالرغم من أن الزواج لا زال من الناحية القانونية والاجتماعية قائماً، إلا أنه من الناحية الفعلية والعملية ليس كذلك. فالزوج غير موجود ولا يقوم بالدور المتعارف عليه اجتماعياً، ولذلك يستخدم مصطلح "مهجورة" أو "زوجة غائب" لتوضيح الحالة، وخصوصاً عند التقدم للمعونة أو أي مساعده من أي نوع. ومصطلح مهجورة أو زوجة غائب قد يحمل دلالة في أعماق المرأة بشكل أكثر قسوة من مطلقه.

لقد لمس الباحث، أن النساء المطلقات المشاركات وبشكل عام، ورغم عدم رغبة معظمهن بالطلاق لأسباب اجتماعية واقتصادية، أظهرن نوعاً من القوه في الدفاع عن موقفهن، ولكن بالمقابل في حال النساء المهجورات، فقد اظهرن شعوراً مختلفاً، ففي بعض الأحيان استخدم التبرير لتأكيد (للمستمع أو

مع جذور وأسباب المشكلة بما فيها التهميش والإقصاء.
 5- الحاجة لاجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالأنظمة المتعلقة بالزواج والطلاق وتنظيم الأسرة وتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها الاجتماعية بما فيها الزواج، والسياسة السكانية، وتنظيم الأسرة.
 6- تعديل التشريعات لتراعي القضايا المتعلقة بالمرأة وأطفالها ومشكلاتها.

الفقيرة وإرساء الثقة بين الفقراء وصانعي قرارات.
 3- هناك حاجة لفهم القضايا الاجتماعية وتحديد قضايا المرأة ومشكلاتها من منظور إنساني وتشاركي من خلال الاستماع لصوت المرأة الفقيرة نفسها.
 4- هناك حاجة إلى إعادة النظر في الاسلوب القائم بالتعامل مع الفقر مبني على أن الفقر ليس فقراً مادياً فحسب بل هو متعدد الأبعاد. وبالتالي تصميم شبكات الأمان الاجتماعي بهدف حماية الأكثر فقراً ومساعدتهم ولكن مع ضرورة أن تتعامل

المصادر والمراجع

2013، العدد 18، عمان، الأردن.
 رمضان، السيد (2002)، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
 سليمان، حسين (2005)، السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت.
 عضايمة، لبنى (2014) المشكلات الاجتماعية والنفسية للمرأة الفقيرة في الهوامش الحضرية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 1.
 العكره، دونيس (2007)، التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، بيروت، دار الطليعة.
 العيسوي، عبد الرحمن (2004)، دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المصري لظاهرة العنف الأسري: أسبابها ومظاهره، مجلة البحوث الأمنية.
 لطفي، طلعت، الزيات، كمال (1999)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار عذيب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.
 المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2008)، العنف الأسري في الأردن "المعرفة، الاتجاهات والواقع"، عمان، الأردن.
 محمد، رأفت (2004)، رعاية الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع.
 المليجي، شيماء (2005)، العنف داخل الأسرة ظاهرة تهدد استقرار المجتمع وأمنه، مجلة الأمن والحياة، عدد 271، ص: 58-61.
 نادر، أحمد (2006)، العنف الأسري ضد المرأة: الأساليب والمعالجات، مركز التغذية والتنمية الريفية: السودان.
 الهيئة التنسيقية لهيئة التكافل الاجتماعي، (2010)، فقر المرأة في الأردن: الخصائص والعمليات المولدة له، عمان، الأردن.
 وشاح، عبلة (2009)، الأسرة الفقيرة التي ترأسها امرأة: دراسة الحقائق والعمليات الأسرية المولدة لفقرها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعي الأردنية، عمان-الأردن.
 يحيى، محمد الحاج، (2013)، العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني(عرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع

البنك الدولي (2001) تقرير عن التنمية في العالم، "شن هجوم على الفقر"، واشنطن.
 دائرة الإحصاءات العامة (2010)، تقرير حالة الفقر في الأردن "استنادا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2008"، عمان-الأردن.
 أبو فراس، حسين، (2010)، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي ترأسها امرأة والمشكلات التي تواجهها، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث: عمان-الأردن.
 الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) (2003)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، نيويورك، الأمم المتحدة.
 بدوي، احمد (1986)، مؤلفات محمود البدوي، الهيئة المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية.
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) تقرير التنمية الإنسانية 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) تقرير التنمية البشرية للعام 2010، الثروة الحقيقية للأمم. مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك.
 البنك الدولي (1990) تقرير التنمية في العالم (1990)، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
 جبريل، ثريا وآخرون (2004)، الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.
 خليل، معن (1998)، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق: عمان، الأردن.
 خليل، منى (2009)، التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية - بكين+15، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، عمان، الأردن.
 دائرة قاضي القضاة (2013) التقرير الإحصائي السنوي لعام

- poverty. Rome: International Fund for Agricultural Development.
- Raphael, D. (2004). Introduction to the social determinants of health. In D. Raphael (Ed.), *Social determinants of health: Canadian perspectives* (pp. 1-18). Toronto, Ontario, Canada: Canadian scholars' Press.
- Razavi S (1998) *Gendered Poverty and Social change: An Issues Paper UNRISD Discussion Paper No94, 1998*, United Nations Research Institute for Social Development, Geneva, Switzerland.
- Reid, C. and Tom, A. (2006) *Poor Women's Discourses of Legitimacy, Poverty, and Health: Gender and Society*, Vol.20 No3, 2006(402-421).
- Rowlison, K. (2011) *Does income inequality cause health and social problems?* Joseph Rowntree Foundation. UK.
- Shaffer, P. (2008) *New Thinking on Poverty: Implications for Globalization and Poverty Reduction Strategies*. DESA Working Paper No. 65. New York: UN-DESA. Available online: <<http://ideas.repec.org/p/une/wpaper/65.html>> (accessed 3 November 2010).
- Skalli, L. (2001) *Women and Poverty in Morocco: The Many Face of Social Exclusion*, *Feminist Review*, No. 69, the Realm of the possible: Middle Eastern Women in political and Social Spaces: Palgrave Macmillan Journal.
- McClennen, J. (2010) *Social Work and Family Violence "Theories, Assessment, and Intervention* (Springer Publishing Company), New York.
- Smee, S and Woodroffe, J. (2013) *Achieving Gender Equality and Women's Empowerment in the Post-2015 Framework* (www.gadnetwork.org.uk).
- UNDP (2013) *Jordan Poverty Reduction Strategy (Final Report)*, Amman, Jordan.
- UNDP United Nations (1996), *The Beijing Platform for action*, NY, UN.
- UNFPA (2002), 'Gender, Families and Households', in Bandana Desai and Robert Potter (eds.) *the Companion to Development Studies* (London: Edward Arnold) 329-34.
- United Nations Development Programme. (2014). *Human development report 2014, 'sustaining human progress reducing vulnerabilities and Building Resilience*, New York: USA
- Williams, C and Lee-Smith (2001), " *Feminization of Poverty: Rethinking Poverty Reduction from a Gender Perspective*", *Habitat Debate*, 6:4, 1-5.
- الفلسطيني) مفتاح، فلسطين.
- Alcock, P. (2006) *Understanding Poverty* (3rd ed.), Palgrave Macmillan: UK.
- Bandura, A. (1977) *Social Learning Theory*, ENGLEWOOD Cliffs, N.J: Preuticc-Hall.
- Bradshaw, S and Linneker, B (2003) *erspective on Gender and Reduction Strategies from Nicaragua and Honduras*, CIIR, London –UK.
- Chant, S. (2003) *Female Household Headship and the Feminization of Poverty: Fact, fiction and forward strategies-gender institute*, New working paper series. London, UK.
- Davies, M (1994) *Women and Violence: Realities and Responses*, World Wide, London: Zed Books.
- Flotten, T., (2006) *Poverty and Social Exclusion-Two side of the same coin? "A comparative Study of Norway and Estonia (Doctoral Dissertation): Norway*.
- Good.w (1971), *Family Disorganization*, in R.K.Merton and R, Nisbert (eds).*Contemporary social problems*. Ney York. Harcourt, Brace and Jovanovich.
- Homans, G. (1961) *Social Behaviour*, Harcourt, Brace and World: Newyork.
- Hossain, N; Huda, S. (1995) *Problems of the Women Headed Households*, The BRAC-ICDDR- Joint Research Project, Dhaka: Bangladesh.
- Kainu, M. ; Niemelia, M. (2010) *Attributions for Poverty in European Postsocialist Countries*, Paper Prepared for Annual Meeting of ESP Anet Conference in Budapest: Hungary.
- Lewis, O. (1970) *Anthropological Essays*, Random House: Newyork.
- Lister, R. (2004) *Poverty*, Polity Press: UK.
- Moghadam, V (2005) *the" feminization of poverty and women's human rights*, N2, UNOSCO, France
- Murphy, D., (1990) *a Decent Place to Live, Urban Poor in Asia*, Bangkok: Asian Coalition for Housing Rights.
- Narayan, D. et al. (2000) 'Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us?' New York: Oxford University Press/World Bank.
- National center for Human Resources Development and Department of statistics (2013), *Families Benefiting from National Aid Fund (2011-2013)*, Amman-Jordan.
- Perry, J and Perry, E (1976) *the Social Web* (2nd Edition) New York: Harper and Row Publication.
- Power, J. (1993). *The report on rural women living in*

women, Geneva.
Zafirovski, M. (2005) Social Exchange Theory Under Scrutiny: A Positive Critique of Its Economic-Behaviourist Formulations.

Women's Budget Group, 2008, JOSEF Rowntree Foundation, (www.jrf.org.uk).
World Health Organization (2005) WHO Multi-Country Study on Women Health and Domestic Violence against

Problems Facing The Poor Women-Headed Households-Jordan

*Mahmoud Kafaween**

ABSTRACT

The current study aimed at identifying and understanding the problems facing the poor women-headed households. Field study was undertaken in National Aid Fund, where 140 women heads of households were studied. The purposive sampling was used to select participants reflecting a variety of poor women situations. Qualitative method was used in order to gain in-depth information. The researcher used semi structured individual interviews, content analysis and observation, as a data collection techniques.

Key findings included the following: poverty is the most pressing problem. Access to employment serious difficulty, unequal gender relations, divorce, violence against women and children, men walking away. What clear from this study is that the entire household, women, men, children pay a high price as a results of the problems facing their families.

Recommendations were submitted, the basic fact, that the gender relations, need to be a central part of any poverty reduction strategies in the future.

Keywords: Poverty, Divorce, Violence Against Woman, Gender Relations.

* Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 15/9/2014 and Accepted for Publication on 1/1/2015.